

استرداد عافية
مصر عام ٢٠٠٧

التطبيق العملي
للمعالجة الضريبية
لإهلاك الأصول الثابتة

دراسة تحليلية لمعايير
الحاسبة والإفصاح عن
عقود المشتقات المالية

مشاهير ونجوم

الاجتمع ... هل يصنعون
النجاح فى الإعلان ؟
أم يدمرون منتجاتك ؟؟

العمال

و

التجارة

AL MAL

WALTEGARA

مالية • اقتصادية • عامة

تصدر شهريا • العدد ٤٥٣

شهر يناير ٢٠٠٧

السعر جنيهاً



تمثل

شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

صناعة الغزل والنسيج

- واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدتها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .
- والشركة تفخر بإنتاجها المطور والمتنوع من الخيوط : السميكة - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .
- قطن ١٠٠ %
- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ (O.E) .
- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .
- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
- الخيوط المخلوطة :
- بوليستر / قطن ، بوليستر / هسكوز .
- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
- خيوط الشانتيهات بأنواعها المختلفة .
- الإكريليك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتى :

◊ غزل الإكريليك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

◊ غزل الإكريليك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتفرض أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى

مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وباقي دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قبرص - تركيا - لبنان .

الإدارة والمصانع : شبين الكوم بوقياً : شيبنتكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ (٠٤٨)

المكاتب :- الإسكندرية ت : ٤٨٣٣١٨٤ - ٤٨٦٥٢٣٦

- القاهرة ت : ٣٥٤٠٤٩٧

Fax : (048) 314100

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهريا

العدد ٤٥٣ - يناير ٢٠٠٧ م

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أحمد عاطف عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير
أ. د. / طلعت أسعد عبد الحميد

نائب رئيس التحرير
أ. د. / كامل عمران

* في هذا العدد *

صفحة

- ٢ ■ استرداد عافية مصر عام ٢٠٠٧ رئيس التحرير
- ٤ ■ دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة والإفصاح عن عقود المشتقات المالية
د. سهير الطنملى
- ٢٦ ■ التطبيق العملى للمعالجة الضريبية لإهلاك الأصول الثابتة
دكتور / محمد عباس بدوى
- ٢٤ ■ مشاهير ونجوم المجتمع ...
هل يصنعون النجاح فى الإعلان ؟
أم يدمرون منتجاتك ؟؟
دكتور / طلعت أسعد عبد الحميد
- ٤٠ ■ صناديق التأمين الخاصة : ذات الاشتراكات المحددة وذات
المزايا المحددة وأنظمة التأمين الفردية والجماعية .
د. / أحمد محرم

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

- ١. د. عبد المنعم محمود
- ٢. د. منير محمود سالم
- ٣. د. شوقي خاطر
- ٤. د. عبد المنعم عوض الله
- ٥. د. محمود الناضى
- ٦. د. أحمد حجاج
- ٧. د. أحمد الحابري
- ٨. د. منصور حامد

إدارة الأعمال :

- ١. د. محمد سعيد عبد الفتاح
- ٢. د. حسن محمد خير الدين
- ٣. د. شوقي حسين عبد الله
- ٤. د. محمود صادق باززع
- ٥. د. على محمد عبد الوهاب
- ٦. د. عبد المنعم حياى جنى
- ٧. د. عبد الحميد بهجت
- ٨. د. محمد محمد إبراهيم
- ٩. د. فتحى على محرم
- ١٠. د. السيد عبده ناجى
- ١١. د. محمد عثمان
- ١٢. د. أحمد فهمى جلال
- ١٣. د. فريد زين الدين
- ١٤. د. ثابت إدريس
- ١٥. د. عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- ١. د. أحمد القندوز
- ٢. د. عبد اللطيف أبو العلا
- ٣. د. حميد زهران
- ٤. د. سمير طوبار
- ٥. د. إبراهيم مهدى
- ٦. د. صقر أحمد صقر
- ٧. د. نشأت فهمى
- ٨. د. عادل عبد الحميد عز
- ٩. د. القنبرى حسين درويش
- ١٠. د. رضا العدل
- ١١. د. نادية مكايى
- ١٢. د. المعتز بالله جبر
- ١٣. د. محمد الزهران

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقا لقواعد النشر العلمى المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل فى تخصصه

نص النسخة

الاشتراكات

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينار	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠٠ درهم	السعودية ١٠ ريال

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكى فى جميع الدول العربية .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات تنطق عليها مع الإدارة .

يناير ٢٠٠٧

كلمة العدد

استرداد عافية مصر عام ٢٠٠٧

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبدالرحمن

رئيس مجلس الإدارة

مهام الوزارات تقوية وتطوير
أسلوب مكافحة الفساد وسرقة
المال العام .

لقد سبق بيان الحكومة
بعدة أيام بيان من الجهاز
المركزي للمحاسبات عن
التجاوزات في كافة مرافق
الدولة بالمخالفة للقواعد
وبالتجاوزات من أرقام الموازنة
في سفه وسوء استغلال بل
جاءت أكثر صراحة في بيان
حجم المال العام المنهوب من
خلال الهيئات العامة والمؤسسات
ذات الميزانيات المستقلة قياداتها

تتهل من المال العام
وتفتقر من خزائن
الدولة بحيث ثقل عليهم
حملها ولكن هل من مزيد
فالمال الحرام لا يروى ولا يشبع
صاحبه دائماً عطشان وجائع
وهذه حقيقة ما نراها داخل
أوكار الفساد .

تحدث وقد لا تحدث .

لن سياسة الحكومة في
البداية في حاجة إلى التطوير
 وإعادة ترتيب البيت وعملية
التطهير من الفساد المستشري



في كافة أرجاء الدولة فالحل
يسرق وينهب ويعيق كل
خطوات العمل الهادف
والإصلاح - يد تبنى ويد تدمر
وتسرق وتخرّب لذلك يجب أن
يصاحب بيان الحكومة وخطة
العمل المعلنة عن قطاعات
الدولة المختلفة من خدمات
تعليم أو صحة أو نقل أو
صناعة أو تجارة وغيرها من

هكذا قال لنا رئيس
الوزراء في بيانه أمام مجلس
الشعب مع أواخر عام ٢٠٠٦
وبداية العام الجديد - قال إن
اقتصادنا ينمو بطريقة
إيجابية نحو تنمية شاملة
وأن هناك اتجاهاً فعلياً نحو
تنمية الصعيد ثم استكمل
بيانه حيث تناول فيه كافة
مهام الوزارات المختلفة والمبالغ
المخصصة لكافة القطاعات
الخدمية وكان التركيز على
مشكلة البطالة وأن الطريق
المفتوح الوحيد سيكون من
خلال الاستثمار من أجل
التشغيل حيث سيتاح تعيين
٥٠ ألف خريج في القطاع
الخاص وهناك عمالة
خارجية وأن الحكومة خصصت
٥٠٠ مليون جنيه لرفع
الكفاءات حسب احتياجات
السوق ،

كل ما ورد في بيان
الحكومة لا شك يعطى
مؤشرات لتنمية قد



كم نتمنى أن تكون بداية عام ٢٠٠٧ خطوة نحو الإصلاح والصلاح ولكن ليس بالتمنى يتحقق كل شيء طالما غابت الرغبة الحقيقية في إصلاح ما أفسدناه أو أفسده البعض منا في غيبة ضمير أو إحساس بالوطنية حيث طغت عليها الأنانية الفردية ليصبح شيئاً بعد أن كان لا شيء وحيث إنها رغبة وطموح قادة الفساد .

مطلوب إصلاح

سياسى فيه إصلاح لجوانب الحياة الأخرى الاقتصادية واجتماعية . لا بد من تعديل الدستور وتنقيته من النصوص الشمولية والتي ليس لها مثيل في العالم المتحضر مثل نسبة العمال والفلاحين لماذا لا نترك الحرية للشعب

ليختار الأفضل فهو على يقين من هو الصالح والطالح بصرف النظر عن هويته أو ملبسه أو مؤهلاته فلا داعى لسلبه حريته تحت أى مسمى كان له زمانه ومكانه .



ولا بد من العودة إلى الحرية المخططة وليست المطلقة بعد أن طبقها البعض في الحكومات المتعاقبة التي غاب عنها التخطيط والترشيد . لذلك زاد التضخم وارتفعت معدلات البطالة . وعم البلاد فوضى سياسية واقتصادية ومن ثم اجتماعية حيث ترك الحبل على الغارب لكل من يريد أن يفعل ما يفعله تحت بند الحرية .

الصين أخذت بأسلوب

حرية الاستثمار وتشجيعه بل في حدود خطة لمدة ثلاثين عاماً يعاد تقييمها ودراستها كل ستة شهور . هكذا بدأت مسيرة التقدم في المجتمع الاشتراكي الوحيد والكبير عدداً في العالم والذي كان يشكك البعض في نجاحه خاصة في المجتمعات الرأسمالية .

لقد استغل النظام كل

ما هو متاح تحت يده من موارد بشرية أو مادية وعرف كيف يتعامل معها من خلال تخطيط الاستثمار

ورسم سياسات للمستقبل خطط ونظم لها وحدود كيف يغزوا العالم اقتصادياً فكان له ما أراد نجح في أن يداين معظم شعوب الأرض ومازال يزحف نحو القمة ليصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم وكانت أهم مميزات النظام التعامل مع الفساد وعناصر الفساد بقوة وحزم حتى انحصر الفساد في أقل نسبة فساد في العالم .

لماذا لم نستفد بهذه

التجربة الرائدة في مجتمع يعيش فيه مليار ومئتان مليون فرد ونحن حيارى أمام تزايد عدد السكان ونسميه أحياناً الانفجار السكاني بمجرد زيادة مليون واحد في العدد .

انفجار لا يقابله دخل أو

خطط إنتاجية بل يقابله مزيد من السرقة والنهب لأموال الدولة .

هذه هو حالنا كم نتمنى في

هذا العام الجديد أن يكون هناك إصلاح حقيقى والقضاء على عناصر الفساد والعودة إلى الحرية المرشدة و المخططة وسد ثغرات الفساد حتى نرتقى وسط عالم لا يرحم ■

دراسة تحليلية لمعايير المحاسبة والإفصاح عن عقود المشتقات المالية

د. سهير الطنملی

مدرس المحاسبة بإكاديمية السادات للعلوم الإدارية

هدف البحث :

يستهدف الباحث من إجراء تلك الدراسة عرض أنماط عقود المشتقات المالية ومخاطر التعامل عليها ودراسة المعايير المحاسبية الدولية التي تناولت المشاكل المحاسبية المرتبطة بالاعتراف والقياس للمشتقات المالية ، وكذلك كيفية عرضها والافصاح عنها توطئة لعرض المعايير المحاسبية المصرية الصادرة في هذا الشأن تمهيداً للتعامل في سوق مصرية للمشتقات المالية .

حدود البحث :

يخرج عن نطاق هذا البحث إجراء دراسة مسحية تحليلية للدراسات التي تناولت مقترح إصدار معايير مصرية في هذا الشأن لأنها قد صدرت بالفعل .

خطة البحث :

إستيفاء للغرض من تلك الدراسة تم تقسيم تلك الدراسة على النحو التالي :

هيئات وضع المعايير المحاسبية في أمريكا وإنجلترا وفرنسا وكندا وأستراليا وألمانيا .

وبدأت تلك الهيئات العلمية التركيز على موضوع المعالجة المحاسبية لعقود المشتقات المالية من حيث الاعتراف والقياس وكيفية عرضها والافصاح عنها في القوائم المالية للمنظمات ، وأثر ذلك على المحتوى الاعلامي للقوائم المالية ، ومن ثم على صنع القرار الاستثماري سواء بالنسبة للمستثمر الفرد أو المؤسسات المالية التي تصدر المشتقات المالية أو المنظمات التي تتعامل عليها .

وعليه فقد بدأت الهيئات العالمية المنظمة للفكر والعمل المحاسبى سواء مجلس معايير المحاسبة المالية FASB أو لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC بإصدار مجموعة من المعايير المنظمة للمحاسبة عن أنشطة التحوط وقياس وعرض المشتقات المالية والافصاح عنها في القوائم المالية .

طبيعة وأهمية مشكلة البحث :

يعتبر التعامل في عقود المشتقات المالية أهم التغيرات في السوق العلمى في ظل اعتبارات المنافسة التي أكدتها متغيرات العولة والتطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات ، ومن منطلق أن التعامل على هذا النوع من التجارة يدرربحاً وفيراً فقد أدت الرغبة في الحصول على تلك الأرباح اتجه بعض المفكرين الماليين العرب للدعوة إلى ضرورة استقدام مثل هذه الأدوات الجديدة للسوق العربى وتشجيع المؤسسات المصرفية العربية على الاستثمار فيها (١) .

ونظراً لتنوع وتعقد أنشطة المشتقات المالية ، وبخاصة في ظل حرص أى مستثمر على تحقيق أفضل العوائد على استثماراته وتخفيض قدر المخاطر التي يستطيع تقبلها على استثماراته ، فقد شغل النقاش حول أهمية التعامل على عقود المشتقات المالية كل من الباحثين والمستثمرين والهيئات العلمية ، وبخاصة

أولاً : مقومات و خصائص عقود

المشتقات المالية .

- التعريف بالمشتقات المالية .
- أهمية وخصائص عقود المشتقات المالية .
- أنواع عقود المشتقات المالية .
- إدارة مخاطر المشتقات المالية .

ثانياً : المحاسبة والإنصاف من

عقود المشتقات المالية

- محاسبة التحوط .
- المعالجة المحاسبية لعقود المشتقات المالية .
- معايير الإفصاح المحاسبى عن المشتقات المالية .

ثالثاً : المعايير المصرية

للتقييم والإنصاف من

عقود المشتقات المالية

- المعايير المصرية لتقييم المشتقات المالية .
- المعايير المصرية للإفصاح عن المشتقات المالية .
- منظومة تطوير الإفصاح المحاسبى فى البيئة المصرية .

أولاً : مقومات و خصائص عقود

المشتقات المالية

- التعريف بالمشتقات المالية Financial Derivatives يعتبر تكوين محفظة أوراق مالية تحقق أفضل العوائد الممكنة من أهم أهداف كل من

مؤسسات الإستثمار والمستثمر الفرد ، وفى سبيل ذلك يلجأ المستثمر إلى تدنية المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف وتقلبات أسعار الفائدة إلى أدنى حد ممكن ، ويتأتى ذلك من خلال اللجوء إلى أسلوب التغطية الطبيعية عن طريق التنوع الملائم لتشكيلة الأوراق المالية بالمحفظة لِيُخَفِّضَ الخطر المنتظم الذى يمثل جزءاً من الخطر الكلى للاستثمار فى الأوراق المالية أو باستخدام أسلوب التغطية المالية من خلال التعامل على المشتقات المالية (٢).

وتمثل المشتقات المالية اتفاقيات مالية تُشتق قيمتها من اتفاقيات مالية أساسية كعقود بيع الأسهم أو عقود قروض السندات أو عقود بيع وشراء السلع أو غيرها . وقد عرّف المعيار المحاسبى رقم (١٣٢) بعنوان " المحاسبة عن الأدوات المشتقة وأنشطة التحوط " الأدوات المالية المشتقة فى ضوء خصائصها الثلاثة المميزة لها بأنها الأدوات المالية أو العقود الأخرى التى يكون لها (٢) :

١ - سعر أو نسبة واحدة أو أكثر وأصل أو التزام

مرجعى أو أكثر أو مخصصات سداد أو كليهما .

٢- استثمار صافى مبدئى معدوم أو استثمار صافى اقل من المطلوب للعقود التى يتوقع أن تكون استجابتها للتغيرات السوقية متشابهة .

٣- شروط تشتط أو تُجيز التسوية الصافية ، التسوية الصافية بوسائل خارج العقد ، تسليم أصل ينتج عنه مركز يماثل فى جوهره التسوية الصافية . أما المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٩) بعنوان " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " فقد عرّف المشتقات المالية بأنها أداة مالية (٤) :

■ تُشتق قيمتها من الأسعار المالية للأصول المالية أو العينة محل التعاقد .

■ تُستخدم لتغطية مخاطر التغيرات المتوقعة فى أسعار هذه الأصول .

■ تتغير قيمتها استجابة للتغير فى سعر فائدة محدد أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة أو سعر الصرف الأجنبى أو مؤشر الأسعار أو تقييم ائتمان أو مؤشر ائتمان أو تغيرات

مماثلة (تسمى أحياناً الضمنية) .

■ لا تتطلب صافي استثمار مبدئي أو تتطلب صافي استثمار مبدئي صغير متعلق بأنواع أخرى من العقود لها نفس الاستجابة للتغيرات في السوق .

■ تتيح تحديد أو تثبيت سعر السلعة أو سعر الصرف أو سعر الفائدة أو سعر الورقة المالية محل التعاقد في الوقت الحاضر لتسليمها في المستقبل .

ومن ثم يرى الباحث أن مفهوم المشتقات يتلخص في أنها ^(٥) :

(١) عقود تتم تسويتها في تاريخ مستقبلي ، ويتضمن العقد تحديد ... سعر معين للتنفيذ في المستقبل ، والكمية التي يُطبق عليها السعر، والزمن الذي يسرى فيه العقد ، و الشئ محل العقد والذي قد يكون سعر فائدة محدد ، سعر ورقة مالية سعر سلعة ، سعر صرف أجنبي ، مؤشر أسعار ، أو مؤشر أثماني .

(٢) والمتعاملون في عقود المشتقات هم ..

أ - المتحوطون Hedgers

ويهتمون بتخفيض المخاطر المعرضين لها لأن المشتقات تمكنهم من تحسين درجة التاكيد ولكنها لا تضمن تحسين النتائج .

ب - المضاربون Speculators ويراهنون على تحركات الأسعار المستقبلية لذا يستخدمون المشتقات لمحاولة تحقيق كسب .

ج - المراجحون Arbitrageurs ويدخلون عندما يكون هناك فرق سعر لأصل معين بين سوقين أو أكثر ، وذلك بالشراء من السوق منخفض السعر والبيع في السوق مرتفع السعر ، لذا يحققون ربح عديم المخاطرة

أهمية وخصائص عقود المشتقات المالية :

تُخفف المشتقات التكلفة على كل من مصدريها والمستثمرين فيها مع رفع عوائد الاستثمار وتنوعها ، وتستخدم في التحوط المالي ضد المخاطر المنتظمة للاستثمار إما عن طريق تحويل المخاطر إلى جهات متخصصة تستطيع التنبؤ بشكل جيد بالتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة ويمكنها تحمل الخسائر

الناجمة عن ذلك ، أو باختيار المشتقات الملائمة التي تمكن من تحقيق أرباح تعوض الخسائر التي يمكن أن تتحقق نتيجة لتأثير المخاطر المنتظمة على الأدوات المالية الأساسية ، ويمكن للباحث تلخيص المزايا الأخرى للمشتقات في ^(٦) :

١ - التغطية ضد مخاطر تغيرات الأسعار .

٢ - إبتكار طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية .

٣ - إتاحة فرصة أفضل لتخطيط التدفقات النقدية .

٤ - تعزيز فرص تحقيق الأرباح الناجمة عن تنوع المحافظ المالية .

٥ - تيسير وتنشيط التعامل على الأصول محل التعاقد .

٦ - سرعة تنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية .

أما خصائص المشتقات المالية فيمكن للباحث إيجازها فيما يلي ^(٧) :

١ - أنها تمثل في معظمها اتفاقات لتحويل مخاطر التمويل والاستثمار المتعلقة بالأدوات المالية الأساسية دون

٢ - العقود المستقبلية :

Forward Contracts

ويلتزم بمقتضاها كل من البائع والمشتري بإجراء تبادل فى تاريخ محدد فى المستقبل وبسعر يتم الإتفاق عليه عند كتابة العقد ، وتختلف العقود المستقبلية عن العقود الآجلة بأن بنود العقد نمطية فى حين أن العقد الآجل تتحدد فيه بنود العقد وفقاً لاتفاق الطرفين .

٣ - عقود المبادلة

Swap Contracts

هى عقود يلتزم بمقتضاها طرفين على مبادلة تدفقات معينة خلال فترة زمنية مستقبلية ، ووفقاً لشروط يتم النص عليها فى عقد المبادلة ، وهناك نوعين أساسيين من عقود المبادلة هى عقود مبادلة العملات وعقود مبادلة أسعار الفائدة .

٤ - عقود الخيارات

Options Contracts

تبرم بين مشتري ومحذر ، ويعطى العقد للمشتري الحق فى شراء أو بيع عدد وحدات من أصل ما بسعر يحدد لحظة التعاقد على أن يتم تنفيذه فى تاريخ لاحق ، وتعطى للمشتري الخيار فى أن ينفذ العقد أو لا ينفذه على

(١٣٣) أن بعض المشتقات لا تتطلب استثماراً مبدئياً أو تتطلب استثمار مبدئى ضئيل مقابل القيمة الزمنية مثل العلاوة الزمنية لعقود الاختيار ، أو مقابل تحمل مخاطر أو ظروف سوقية معينة نيابة عن الأطراف ذوى حق التصرف فى المشتقة ، بينما تتطلب أنواعاً أخرى من المشتقات تبادل عملات أو أصول أخرى فى ظل ظروف معينة . وفى جميع الحالات فإن صافى الاستثمار فى المشتقة هو الفرق فى القيمة العادلة بين الأصول المتبادلة ، وتتضمن الأدوات المالية المشتقة ما يلى (٨) :

(١) العقود الآجلة

Forward Contracts

(٢) العقود المستقبلية

Future Contracts

(٣) عقود المبادلة

Swap Contracts

(٤) عقود الخيارات

Options Contracts

١ - العقود الآجلة :

Forward Contracts

هى عقود يلتزم بمقتضاها كل من البائع والمشتري للتعامل على أصل ما على أساس سعر يتحدد عند التعاقد على أن يكون التسليم فى تاريخ لاحق .

أن يحدث تبادل أو تحويل لهذه الأدوات بين طرفى الاتفاق فى تاريخ إبرام العقد لأن هذا التبادل قد يحدث فى تاريخ لاحق لإبرام العقد وقد لا يحدث مطلقاً حتى تاريخ انتهائه .

٢ - تعدد دوافع استخدام المشتقات المالية ما بين هدف تغطية المخاطر الناتجة عن الإستثمار فى الأدوات المالية الأساسية (وهى مخاطر تقلبات أسعار الصرف ، و أسعار الفائدة ، وأسعار السوق) وهدف المضاربة أو هدف الإستثمار طويل الأجل المتمثل فى الاحتفاظ بهذه المشتقات لفترة زمنية طويلة أو حتى تاريخ استحقاق العقد لاقتناء الأداة المالية الأساسية موضوع العقد .

٣ - نشأة المخاطر الضمنية نتيجة للتعامل فى المشتقات المالية ، فقد تُعرض المنظمة لخسائر تزيد فى قيمتها عن القيمة المدرجة لها كأصول فى الميزانية ، أو تزيد الالتزامات التى يمكن أن تتحملها المنظمة عن القيمة المدرجة لهذه المشتقات ضمن الخصوم بالميزانية .

أنواع عقود المشتقات المالية ..

لقد وضع المعيار رقم

أن يدفع للمحرر في مقابل حق الخيار مكافأة عند التعاقد غير قابلة للرد وليست جزء من ثمن الصفقة^(٩) .
إدارة مخاطر المشتقات المالية ..

لقد أكد الاقتصاديون على أهمية المشتقات المالية في التحوط ضد المخاطر وإدارتها لأنها قادرة على تجزئة المكونات المختلفة للمخاطر وتوزيعها على الراغبين والمستعدين لتحمل كل عنصر من عناصرها بأدنى تكلفة ممكنة ، وهذا يؤدي إلى تقليل إجمالي تكاليف المخاطر وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية .

وقد أشار بنك التسويات الدولي إلى أن الخسائر الكبيرة الناجمة عن التعامل في المشتقات المالية والتي تتعرض لها الجهات المصدرة للأدوات المالية المشتقة مثل البنوك والمؤسسات المالية ترجع للأسباب التالية^(١٠):

- الاستراتيجيات غير المناسبة عن التحوط .
- الآليات القاصرة في الرقابة الداخلية .
- المضاربة غير المحسوبة لتعظيم الربح في ظل انخفاض عوائد الأصول المالية .

■ الحسابات الخاطئة التي تم اتخاذ قرارات التعامل على أساسها .
■ منح صلاحيات واسعة للموظفين غير ذوي الخبرة العاملين في مجال المشتقات .

أما المخاطر التي يواجهها المتعاملون على المشتقات المالية ، فيمكن للباحث تبويبها فيما يلي^(١١) :

(١) مخاطر السوق

Market Risks
وتتمثل في المخاطر المرتبطة بالخسائر الاقتصادية التي يمكن أن يتحملها المشتري نتيجة حدوث تغيرات غير مواتية في القيمة العادلة للمشتقات داخل السوق نتيجة للتقلبات في مستوى الأسعار الناتجة عن التغيرات في معدلات الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأصول المرتبطة بالمشتقات .

(٢) المخاطر الائتمانية

Credit Risks
وهي المخاطر المتعلقة بالخسائر الاقتصادية التي يتحملها أحد طرفي العقد نتيجة عدم توفى الدقة عند توثيق العقد بسبب تكوّن الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته ، وتتمثل في تكلفة

إحلال عقد جديد محل العقد السابق ، ويمكن مواجهة هذه المخاطر بتقدير الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى .

(٣) مخاطر التسوية

Settlement Risks
وتحدث عند تعرّض البائع للخسارة إذا كان السعر الذي باع به مرتفعاً والمشتري يرفض التسديد في التاريخ المحدد للتسوية ، ويمكن تقليل تلك المخاطرة باستخدام مخصص تسوية المدفوعات ، والذي يقلل من مخاطر التسوية التي تتم بنفس العملة .

(٤) المخاطر التشغيلية

Operational Risks
وتتضمن تلك الخسائر الناشئة عن إخفاق الإدارة و عدم كفاءة النظم الرقابية في التأكد من سلامة المعاملات ومراكز المتعاملين ، ويمكن تلافي هذا النوع من المخاطر بإحكام نظام الضبط الداخلي لتلك المعاملات .

(٥) المخاطر القانونية

Legal Risks
وتنشأ نتيجة لعدم القدرة على تنفيذ العقد ، وتتضمن المخاطر الناجمة عن سوء التوثيق ، والوضع غير الأكيد لبعض المعاملات ، وعدم القدرة على التنفيذ في حالة العسر والإفلاس .

(٦) المخاطر النظامية

Systemic Risks

وتتمثل في حدوث خلل في المركز المالى المؤسسه مالية أو مصرفية تتعامل فى سوق المشتقات المالية مما يترتب عليه إحداث خلل مالى فى مؤسسات أخرى أو فى أجزاء أخرى من أسواق مالية مرتبطة بسوق المشتقات ، وتتأثر هذه المخاطر بحجم سوق المشتقات ذاتها ، ودرجة تركيز المؤسسات العاملة فى هذه الأسواق ، ومدى توافر السيولة ، ودرجة المخاطرة الائتمانية .

ثانياً : المحاسبة والإئصال عن

مقود المشتقات المالية

محاسبة التحوط

Hedge Accounting

وفقاً للمعيار رقم (٣٩) تقوم المنظمات باستخدام عقود المشتقات المالية للتحوط من (١٢) :

١ - التعرض للتغيرات فى القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المعترف به (١٣) ، أو فى التزامات الوحدة التى لم يتم الاعتراف بها ، وترتبط بمخاطر معينة .

٢ - التعرض للتغيرات فى التدفقات النقدية للأصل أو الالتزام المعترف به .

٢ - التغيرات فى أسعار العملات الأجنبية ، وتشتمل ٠٠ تعهدات الوحدة الاقتصادية بالعملة الأجنبية ، والاستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع ، والعمليات المتوقعة بالعملة الأجنبية ، وصافى الاستثمار فى كيان اجنبى .

وتُعرف محاسبة التحوط أو محاسبة التغطية وفقاً للمعيار رقم (١٣٣) بأنها عبارة عن عمليات مقاصة متماثلة لأثار التغيرات فى القيمة العادلة لأدوات التحوط (المشتقات المالية) والعناصر المتحوط لها (١٤) . والعنصر المتحوط له عبارة عن أصل أو التزام تتم حمايته من المخاطر التمويلية والاستثمارية ، مثل الأصول المملوكة بما فيها الأوراق المالية والبضاعة ، والالتزامات القائمة مثل القروض بعملات أجنبية ، والتعاقدات التجارية لشراء أو بيع بنود معينة كالبضاعة أو الأوراق المالية ، والعمليات المتوقعة إتمامها مستقبلاً كالشراء والبيع المستقبلي .

وقد اشترط المعيار رقم (٣٩) للخضوع لمحاسبة

التحوط استيفاء (١٥) :

(١) التوثيق الرسمى لعلاقة التحوط فى بداية التحوط وتحديد استراتيجية إدارة المخاطر بالمنظمة فيما يخص إجراء التحوط ، والبند محل التحوط ، وطبيعة المخاطرة الجارى التحوط منها ، وكيفية قيام المنظمة بتقييم فعالية أداة التحوط .

(٢) أن يكون من المتوقع أن يحقق التحوط فعالية كبيرة فى مقابلة التغيرات فى القيمة العادلة أو التدفقات النقدية وفقاً لاستراتيجية إدارة المخاطر المؤثرة أصلاً .

(٣) أن تكون المعاملة المتنبأ بها والخاضعة للتحوط منها فى تحوطات التدفقات النقدية تمثل تعرضاً لمخاطرة سعرية من شأنها أن تؤثر فى التدفقات النقدية وتؤثر فى النهاية على صافى ربح أو خسارة الفترة .

(٤) أن القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند موضوع التحوط والقيمة العادلة لأداة التحوط يمكن قياسها بشكل موثوق به .

(٥) أن يكون التحوط قد تم تقديره وتقرر فعلياً أنه فعال خلال فترة التقارير المالية وتقوم المنظمات بحساب القيمة العادلة لكل من أدوات التحوط والعنصر المتحوط له ، وبعد الاعتراف الأولى بكل من الأصول المالية والالتزامات المالية المرتبطة بأدوات التحوط يتم قياس أدوات التحوط التي تعتبر أصول بقيمتها العادلة أما أدوات التحوط التي تعتبر التزامات فيتم قياسها على أساس تكلفة الاستهلاك^(١٦) وتأخذ علاقات التحوط الأنماط الثلاثة التالية^(١٧) :

أ - تحوط القيمة العادلة . .
وهو تحوط ضد مخاطر التغير في القيمة العادلة للعنصر المتحوط له الذي تم الاعتراف به كأصل أو التزام . ويُعرف المعيار رقم (١٢٢) التغيرات في القيم العادلة للمشتقات بأنها نتيجة :
○ التحوط الفعال

Effective Hedging

○ التحوط غير الفعال

Ineffective Hedging

○ غير مرتبطة بالتحوط
Unrelated to Hedging

وتتم المحاسبة عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوط القيمة العادلة وفقاً للمعيار رقم (٢٩) كالتالي^(١٨) :
■ الاعتراف بالمكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة تقييم المشتقات المستخدمة في حماية التغيرات في القيمة العادلة ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة في الجزء الأول من قائمة الدخل .

■ استخدام المكسب أو الخسارة الناتجة عن البند المراد حمايته في تعديل القيمة الدفترية للبند والاعتراف بها مباشرة ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة ، و إذا تم تقييم البند المراد حمايته بالقيمة العادلة له وحدث تغير في القيمة العادلة ، فإن الفرق يتم الاعتراف به ضمن حقوق الملكية .

ب - تحوط التدفق النقدي
• وهو التحوط ضد مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية للعنصر المتحوط له الذي تم الاعتراف به كأصل أو التزام ، وتتم محاسبة التحوط للالتزام ثابت غير

معترف به لشراء أو بيع أصل بسعر ثابت على أنه تحوط تدفق نقدي رغم أنه يتعرض للمخاطرة في قيمته العادلة .

وتتم المحاسبة عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحوط التدفق النقدي وفقاً للمعيار رقم (٢٩) كالتالي^(١٩) :

■ الجزء من المكسب أو الخسارة الناتج عن اتفاقية التحوط المحددة كحماية فعالة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية .

■ الجزء من المكسب أو الخسارة الناتج عن اتفاقية التحوط المحددة كحماية غير فعالة يُعالج مباشرة ضمن صافي ربح أو خسارة الفترة إذا عولجت اتفاقية الحماية كمشتقة ، وإذا لم تُعالج اتفاقية الحماية كاتفاقية مشتقة يُدرج ضمن حقوق الملكية حتى يتم تصفية الأصل المالي ، وهنا يتم الاعتراف بإجمالي المكاسب أو الخسائر السابق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية في صافي ربح أو خسارة الفترة .

ج - تحوط لصافي الاستثمار في كيان أجنبي ٠٠ ويتم وفقاً للمعيار المحاسبى الدولى رقم (٢١) بعنوان " آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية " ويتم المحاسبة عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن حماية صافي الاستثمار في كيان أجنبي كما هو الحال في تحوط التدفق النقدى (٢٠).

المعالجة المحاسبية لعقود المشتقات المالية ٠٠

لقد أرسى المعيار المحاسبى رقم (٨٠) بعنوان " المحاسبة عن العقود المستقبلية " المعالجة المحاسبية للعقود المستقبلية بصفة عامة ، وقد أكد على (٢١) :

١- ضرورة الاعتراف بالعقود المستقبلية وقياسها بقائمة المركز المالى بسعر السوق سواء استخدمت لأغراض الحماية أو لأغراض المضاربة .

٢- الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة السوقية لعقد المشتقة محل العقد المستقبلى المستخدم في غير أغراض الحماية في الفترة التى يحدث فيها التغير .

٣ - عدم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة السوقية لعقد المشتقة محل العقد المستقبلى المستخدم في أغراض الحماية في الفترة التى يحدث فيها التغير ، ويتم تعديل القيمة الدفترية للبند المراد حمايته أو القيمة الدفترية للعملة المراد حمايتها بالتغيرات في القيمة السوقية لعقد المشتقة .

٤ - أن تصفح المنظمة التى تستخدم المشتقات المالية في الحماية عن طبيعة الأصل أو الالتزام أو العملية المتوقعة التى يتم حمايتها وطريقة المحاسبة عنها .

ووضع المعيار المحاسبى رقم (٥٢) بعنوان " ترجمة العملات الأجنبية " أسس المعالجة المحاسبية للعقود المستقبلية المتعلقة بالعملات الأجنبية ، فيتم الاعتراف بالعقود الآجلة لأسعار الصرف وتسجيلها كأصول والتزامات وحساب علاوة أو خصم الصرف المؤجل واستهلاكها على فترة العقد الآجل ، وعدم الاعتراف بأية مكاسب أو خسائر تتج

عن استخدام الاتفاقية المشتقة في حماية صافي الاستثمار في كيان أجنبي بقائمة الدخل و توضع بحساب خاص ضمن حقوق المساهمين بقائمة المركز المالى . ومن ثم يتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن استخدام عقد المشتقة في حماية الاستثمار الأجنبى بقائمة الدخل للفترة التى يتم خلالها التصرف في ذلك الاستثمار (٢٢).

ويشترط المعياران السابقان الاعتراف بالتغيرات في القيمة السوقية عند حدوثها ما لم يكن العقد مؤهلاً لأن يستخدم في التحوط ، فإذا لم يكن المقصد كذلك يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر في نفس الفترة التى يتم فيها الاعتراف بمكاسب أو خسائر البند الجارى حمايته . أما المعيار رقم (١٣٣) والمعدل بالمعيار رقم (١٤٩) (٢٣) فقد وضع أسس المحاسبة عن الاتفاقيات المشتقة بما في ذلك الاتفاقيات المشتقة الضمنية (٢٤) Embedded Derivatives وقد تطلب المعيار أن تعترف المنظمة بتلك العناصر كأصول أو التزامات في قائمة المركز المالى وفقاً لما

في الفترة المحاسبية الجارية .

■ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاتفاقية المشتقة المستخدمة في حماية العمليات المتوقعة للعمليات الأجنبية تُعرض في الجزء الأول بقائمة الدخل .

■ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاتفاقيات غير المشتقة المستخدمة في حماية صافي الاستثمار في كيان أجنبي ، يتم التقرير عنها ضمن الجزء الثاني بقائمة الدخل كجزء من تسوية الترجمة المجمع .

ثانياً : المحاسبة عن البند المراد حمايته ..

تتم المحاسبة عن البند المراد حمايته أو التحوط له كما ورد بالمعيار رقم (٢٩) ، وكما عرضه الباحث في محاسبة التحوط .

ثالثاً : المحاسبة عن الاتفاقيات المشتقة الضمنية ..

تعتبر المشتقات الضمنية مكون من مكونات أداة مالية مركبة والتي تتضمن كذلك عقداً أصلياً (بخلاف المشتقات) ويكون لهذه الأداة المالية بعض التدفقات النقدية

مخصصة للحماية ضد مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية ، فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة يتم التقرير عنها ضمن الجزء الثاني في قائمة الدخل (الأنشطة غير التشغيلية).

٤ - إذا كانت الاتفاقية المشتقة مخصصة لحماية العملات الأجنبية ، فإن مكاسب أو خسائر الاتفاقية يتم المحاسبة عنها على النحو التالي :

■ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن اتفاقية الحماية المستخدمة في حماية تعهد للمنشأة بعمله أجنبية ، يتم الاعتراف بها ضمن الجزء الأول بقائمة الدخل في الفترة المحاسبية الجارية .

■ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الاتفاقية المشتقة المستخدمة في حماية استثمارات في الأوراق المالية المتاحة للبيع ، يتم استخدامها لمقابلة مكسب أو خسارة الاستثمار المتاح للبيع المراد حمايته ، والتقرير عنها ضمن الأرباح

يرتبه عقد المشتقة من حقوق أو التزامات للمنظمة ويتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويُستخدم المعيار المحاسبي رقم (١٠٧) بعنوان " الإفصاح عن القيمة العادلة للاتفاقيات المالية " في حساب القيمة العادلة للاتفاقية المشتقة والبند المراد حمايته وذلك كالتالي (٢٥) :

أولاً : المحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للاتفاقيات المشتقة ..

١ - إذا تم تخصيص الاتفاقية المشتقة لأغراض المضاربة ، يتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الجزء الأول بقائمة الدخل (الأنشطة التشغيلية) .

٢ - إذا كانت الاتفاقية المشتقة مخصصة للحماية من التغير في القيمة العادلة ، فإن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة تستخدم لمقابلة خسائر البند المراد حمايته ، ويُعترف بها ضمن الجزء الأول من قائمة الدخل .

٣ - إذا كانت الاتفاقية المشتقة

التي تتغير بصورة معاكسة
للمشتقات كما لو كانت
مشتقات مستقلة بذاتها ،
ويؤدي عقد المشتقات الضمنية
إلى حدوث أو توفير بعض أو
كل التدفقات النقدية التي
تكون مطلوبة طبقاً للعقد
الأصلي بسبب سعر فائدة
محدد أو سعر أداة مالية أو
سعر سلعة أو سعر صرف
عملة أجنبية أو مؤشر الأسعار
أو المعدلات أو المؤشر
الائتماني أو أية متغيرات
أخرى .

ويجب فصل الاتفاقية
المشتقة الضمنية عن العقد
الأصلي والمحاسبة عنها
كاتفاقية مشتقة متوافقة مع
المعيار متى توافرت الشروط
التالية :

■ أن تكون الخصائص
الاقتصادية والمخاطر
المتعلقة بالاتفاقية المشتقة
الضمنية غير مرتبطة
بأنخصائص الاقتصادية
والمخاطر للعقد الأصلي .

■ ألا تكون الأداة المالية المركبة
قد تم قياسها بالقيمة
العادلة ، وأن يتم التقرير
عن التغيرات في القيمة
العادلة ضمن صافي ربح أو
خسارة الفترة .

■ أن تتضمن الاتفاقية

المنفصلة نفس شروط
الاتفاقية المشتقة الضمنية
، والتي تبقى بشروط تعريف
المشتقات .
أما المعيار رقم (٢٩) فقد
أوجب (٣٦) :

(١) ضرورة اعتراف المنظمة
بكل الحسقوق أو
الالتزامات التعاقدية
المرتبطة بالمشتقات
المالية في قائمة المركز
المالي كأصول أو التزامات.
(٢) بعد الاعتراف الأولي بكل
من الأصول والالتزامات
المالية المرتبطة بالمشتقات
المالية يتم قياس المشتقات
التي تعتبر أصول بقيمتها
العادلة ، والمشتقات التي
تعتبر التزامات على
أساس تكلفة الاستهلاك ،
ويتم قياس الالتزامات
المقتناة بفرض المضاربة
بالقيمة العادلة لها .

(٣) تقوم المنظمة بمعالجة
المكاسب أو الخسائر
الناتجة عن إعادة التقييم
باستخدام القيمة العادلة
على النحو التالي :

■ تدرج المكاسب أو
الخسائر الناتجة عن
الأصول المالية المقتناة
بفرض المتاجرة ضمن
صافي ربح أو خسارة

الفترة التي نشأت فيها .
■ تعالج المكاسب أو
الخسائر الناتجة عن
الأصول المالية المتاحة
للبيع بأن تدخل ضمن
ربح أو خسارة الفترة التي
نشأت فيها ، ويتم
الاعتراف بالمكاسب أو
الخسائر ضمن حقوق
الملكية حتى يتم تصفية
الأصل المالي ، وفي هذه
الحالة يتم الاعتراف
بإجمالي المكاسب أو
الخسائر السابق
الاعتراف بها ضمن
حقوق الملكية في صافي
ربح أو خسارة الفترة .

وقد تناولت المعايير
المحاسبية الصادرة عن FASB
قواعد المحاسبة عن المشتقات
المالية من خلال إصدار
المعايير أرقام :

(٥٢) ، (٦٥) ، (٨٠) ، (٩٥)
(١٠٢) ، (١٠٥) ، (١٠٧) ،
(١٠٩) ، (١١١) ، (١١٥) ،
(١١٩) ، (١٢٥) ، (١٢٦) ،
(١٢٧) ، (١٣٠) ، (١٣٣) ،
(١٣٧) ، (١٣٨) ، (١٤٩) .

معايير الإفصاح المحاسبي
عن المشتقات المالية ..

إلى جانب الأهمية البالغة
للإفصاح عن الأدوات المالية

المشتقة لكل من العاملين والمتعاملين فيها فإن الهدف من الإفصاح يركز على توفير معلومات لتحسين فهم أهمية الأدوات المالية داخل وخارج الميزانية العمومية للمركز المالى للمنظمة وأدائها وتدفقاتها النقدية وكذلك المخاطر المرتبطة بها ، وهناك مجموعة من المعايير المحاسبية التى تناولت مشاكل القياس والإفصاح المحاسبى عن المشتقات المالية ، يعرض الباحث منها :

(١) المعيار رقم (١٠٥) لعام ١٩٩٠ بعنوان " الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بمخاطر الاتفاقيات المالية غير المدرجة بالميزانية والاتفاقيات المالية ذات مخاطر الائتمان " حدد المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية التى يجب الإفصاح عنها فى الميزانية العمومية أو ضمن الإيضاحات المتممة مثل القيمة التعاقدية للاتفاقية المالية وطبيعتها وشروطها لتحديد خطر السوق وخطر الائتمان المرتبط بها والسياسة المحاسبية المستخدمة معها ، وكذلك المطالبات

النقدية التى يمكن أن تترتب عليها ، كما ركز على الأدوات المالية التى تحتوى على مخاطر ائتمانية مرتفعة ، وأشار إلى ضرورة استخدام القيمة العادلة عند القياس والإفصاح عن الأدوات المالية ^(٣٧) .

(٢) المعيار رقم (١٠٧) لعام ١٩٩٢ بعنوان " الإفصاح عن القيمة العادلة للاتفاقيات المالية " وتم من خلاله تعريف القيمة العادلة للأدوات المالية ، وركز على أن أفضل مقياس للقيمة العادلة هو سعر السوق لتبادل الأداة المالية فى أكثر الأسواق نشاطاً ، وإن لم يتوافر هذا السعر تتم الاستعانة بسعر سوق نشط لأداة مالية مشابهة . وقد تطلب المعيار الإفصاح عن القيمة العادلة لأدواتها المالية سواء فى صلب القوائم المالية أو فى الإيضاحات المتممة ، مع الإفصاح عن الطريقة المتبعة من الشركة للتوصل للقيمة العادلة . ووضح أن أرباح وخسائر الحيازة بالنسبة للأدوات

المالية بفرض الإيجار يجب أن تدرج بقائمة الدخل بعكس أرباح وخسائر الحيازة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع التى يجب عدم إظهارها بقائمة الدخل . وحدد المعيار على وجه الإلزام الإفصاحات التالية للمؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية ^(٣٨) :

أولاً : الإفصاحات على مستوى المؤسسات المالية ..

✓ يتم تقييم المشتقات بفرض الإيجار وفقاً لسعر السوق أو سعر سوق الوسطاء ، أما المشتقات بفرض الاستثمار فيتم تسعيرها على أساس سعر السوق أو سعر عروض شراء المشتقات المشابهة .

✓ يتم الإفصاح عن القيمة العادلة للمشتقات والقيمة المرحلة للفترات التالية (القيمة الدفترية) فى صلب الميزانية العمومية .

ثانياً : الإفصاحات على مستوى المؤسسات غير المالية ..

✓ يتم الإفصاح عن المشتقات

بفرض الاتجار وفقاً لأسعار عروض الشراء للمشتقة وإذا لم يتوافر سعر عروض شراء لها يتم الاستعانة بسعر مشتقة أخرى مشابهة ، مع تعديل ذلك السعر وفقاً لاختلاف شروط التعاقد .

✓ يتم الإفصاح عن عقود المشتقات بالعملات الأجنبية بالقيمة العادلة و التي يتم التوصل إليها من خلال الأسعار السائدة في سوق الأوراق المالية .

(٣) المعيار رقم (١١٩) لعام ١٩٩٣ بعنوان " الإفصاح عن الاتفاقيات المالية المشتقة والقيمة العادلة للاتفاقيات المالية " وتطلب الإفصاح عن كل من مبلغ وطبيعة وشروط المشتقات المالية فيما عدا المنصوص عليها في المعيار رقم (١٠٥) مع ضرورة التمييز فيما بين الاتفاقيات المشتقة المستخدمة لأغراض الحماية وتلك المستخدمة لأغراض المضاربة ، كما تطلب الآتي^(٢٩) :

✓ بالنسبة للشركات التي تصدر أو تمتلك المشتقات المالية بفرض الاتجار أو

المضاربة فيتم الإفصاح عن متوسط القيمة العادلة وأرباح وخسائر المتاجرة فيها خلال الفترة المحاسبية .

✓ إذا كان إصدار المشتقات المالية أو الاحتفاظ بها لأغراض أخرى بخلاف الإتجار وليكن أغراض الحماية فيتعين الإفصاح في صلب القوائم المالية أو في الايضاحات المتممة عن الهدف من اقتناء أو إصدار تلك المشتقات وعن الطريقة المتبعة لتقييمها في الميزانية العمومية ، ووصف لكيفية الإفصاح عن كل مجموعة منها .

✓ إذا كان الفرض من الإصدار أو التملك هو التحوط من أحداث متوقعة فيجب الإفصاح عن تلك الأحداث مع تحديد الفترة المالية التي يمكن أن تحدث خلالها ، ووصف لأنواع المشتقات المستخدمة للحماية ، ومقدار أرباح وخسائر التحوط الناتجة عنها والمؤجل الاعتراف بها ، وطبيعة الأحداث التي يترتب عليها الاعتراف

بتلك الأرباح والخسائر . ✓ كما يشجع المعيار . ولا يلزم . على الإفصاح عن سعر الفائدة وسعر الصرف وسعر الأصل محل التعامل وخطر السوق المتعلق بالمشتقات المالية لكل نوع من المشتقات على حدة في صورة معلومات كمية ، وأن يتم ذلك في صلب القوائم المالية أو في جداول مرفقة .

(٤) المعيار الدولي رقم (٣٢) لعام ١٩٩٥ بعنوان " الأدوات المالية : العرض والافصاح " والمعدل بالمعيار رقم (٣٩) وقد حدد متطلبات العرض والافصاح وشجع معدى القوائم المالية على إجراء إفصاحات إضافية حسبما يستلزم الأمر لتعظيم فهم القراء للقوائم المالية ومن ثم لنشاط المنظمة ذاتها .^(٣٠)

(٥) المعيار رقم (١٣٣) لعام ١٩٩٨ بعنوان " المحاسبة عن الادوات المشتقة وأنشطة الحماية " والذي أكد على ضرورة قيام المنظمة التي تقتنى أو تصدر اتفاقيات مشتقة بالإفصاح عن الهدف من

اقتناء أو إصدار الاتفاقية والظروف اللازمة لتحقيقها ، وكذا سياسات الإدارة المستخدمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بكل نوع من أنواع الحماية ووصف البنود المراد حمايتها ، والتمييز فيما بين الاتفاقيات المشتقة المخصصة للحماية كل بند على حدة (٣١) .

(٦) المعيار الدولي رقم (٣٩) لعام ١٩٩٩ بعنوان " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " قدم هذا المعيار تعريفاً لكل من الأدوات المالية والمشتقات ومفهوم التحوط والبند المتحوط له ومحاسبة التحوط وعلاقات التحوط ، كما حدد مجموعة من قواعد القياس والإفصاح عن بعض المشتقات كما يلي (٣٢) :

✓ يتم الاعتراف بالخيارات المالية على أنها موجودات أو مطلوبات عندما يصبح المالك أو المحرر طرفاً في العقد .

✓ لا تعتبر العمليات المستقبلية مهما كان احتمال حدوثها موجودات ومطلوبات في تاريخ تقديم التقرير المالي مالم

تصبح طرفاً في عقد يتطلب الاستلام أو التسليم المستقبلي للموجودات الناجمة من العمليات المستقبلية .

✓ تكون القيمة العادلة لأداة مالية قابلة للقياس بشكل موثوق به إذا كان التغير في تقديرات القيمة العادلة لها ليس كبيراً أو كان من الممكن تقييم احتمالات مختلف التقديرات لقيمتها في ظل الظروف المتوقعة في المستقبل .

✓ أن تشمل البيانات المالية كافة الإفصاحات الإضافية المتعلقة بالتحوط ..

١ - بيان أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية للمنظمة ، بما في ذلك سياستها لتحوط كل نوع رئيسي من العمليات المتنبأ بها ، مع وصف الأداة المالية المستخدمة للتحوط والمخاطر التي تقابلها .

٢ - تحديد الفروض المستخدمة لتقدير القيمة العادلة للأصول والموجودات .

٣ - بيان تاريخ المحاسبة عن الأصول المالية إذا كان تاريخ المتاجرة أم تاريخ

التسوية .

٤ - الإفصاح بشكل منفصل عن أمارط لتحوط محدداً ... وصف نشاطات التحوط والأدوات المالية المحددة على أنها أدوات تحوط ، وقيمتها العادلة في تاريخ الميزانية ، وطبيعة المخاطر المتحوط منها .

٥ - إذا كانت هناك أرباح أو خسائر تم الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية على أصول والتزامات مالية مشتقة وغير مشتقة استخدمت كأدوات تحوط لتدفق نقدي ، فيجب الإفصاح عن :

أ - المبلغ الذي تم الاعتراف به ضمن حقوق الملكية في الفترة المحاسبية الجارية .

ب - المبلغ الذي تم تحويله من حقوق الملكية إلى صافي ربح أو خسارة الفترة المحاسبية الجارية .

ج - المبلغ الذي تم تحويله من حقوق الملكية وأضيف إلى تكلفة الاقتناء الأولية ، أو إلى القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي للعملية المتوقعة المراد التحوط لها خلال الفترة المحاسبية الجارية .

(٧) المعيار رقم (١٤٩) لعام ٢٠٠٣ بعنوان " التعديل على المعيار رقم (١٣٣) بشأن الأدوات المالية المشتقة " والعدل بالمعايير رقم (١٣٨) ، (١٤٠) ، (١٤١) ، (١٤٥) وقد ساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي حيث تطلب أن تتم المحاسبة عن المشتقات ذات الخصائص المتشابهة بنفس الكيفية (٢٣) .

(٨) المعيار رقم (١٥٠) لعام ٢٠٠٣ بعنوان " المحاسبة عن الأدوات المالية بالقيمة النقدية لكل من الالتزامات وحقوق الملكية " وقد استخدم المعيار مصطلح القيمة النقدية للدلالة على القيمة العادلة مقومة بالنقدية أو الأسهم أو بأى أداة أخرى لا يلتزم المصدر بها تجاه حائز الأداة المالية في تاريخ التسوية . وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت القيمة ستظل ثابتة أو ستتغير في ظل ظروف سوق معينة (٢٤)

ثالثاً ، المعايير المصرية للقياس والإفصاح عن عقود المشتقات المالية

لقد صدرت المعايير المحاسبية المصرية بموجب قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٢ لعام ٢٠٠٦ لتحل محل المعايير الجارى تطبيقها حالياً والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، ورقم ٣٤٥ لسنة ٢٠٠٢ ، وعددها ٣٥ معيار طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات. المعايير المصرية لقياس المشتقات المالية ..

صدر المعيار رقم (٢٦) بعنوان " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس "

ويهدف المعيار إلى وضع أسس للاعتراف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية ، وكذلك شراء أو بيع البنود غير المالية (٢٥) .

نطاق المعيار الأدوات المالية التى تصدرها المنشأة والتى ينطبق عليها تعريف أدوات حقوق الملكية الوارد بالمعيار المحاسبي المصرى رقم (٢٥)

بعنوان " الأدوات المالية : الإفصاح والعرض " بما فيها عقود حق الاختيار والتعهدات ويدخل ضمن نطاق هذا المعيار ارتباطات العقود التى تبوئها المنشأة كالتزام مالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويقع أيضاً ضمن نطاق هذا المعيار عقود حق الاختيار المكتوبة لشراء أو بيع بنود غير مالية ، والتي يمكن تسويتها بالصافى نقداً أو بأداة مالية أخرى أو عن طريق مبادلة الأدوات المالية (٢٦)

وقد وضع المعيار كيفية الاعتراف والقياس للمشتقات الضمنية فإذا تم فصل الأداة المشتقة الضمنية تتم المحاسبة عن العقد الأصلي بموجب هذا المعيار إذا كان العقد أداة مالية ، وطبقاً لمعيار آخر مناسب إذا لم تكن أداة مالية ، ولا يتناول هذا المعيار ما إذا كان يجب عرض الأداة المالية المشتقة الضمنية فى صلب القوائم المالية من عدمه .

وطبقاً لهذا المعيار إذا لم تتمكن المنشأة من قياس قيمة المشتقة الضمنية بصفة مستقلة (سواء فى تاريخ الاقتناء أو تاريخ القوائم المالية اللاحقة) فيتم تقييم العقد

المركب بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . وإذا لم تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة لمشتقة ضمنية بدرجة يُعتمد عليها وفقاً لشروطها وأحكامها (مثلاً... أن تكون المشتقة الضمنية مبنية على أساس أدوات حقوق ملكية غير مقيدة في سوق الأوراق المالية) فإن القيمة العادلة للمشتقة الضمنية تمثل الفرق بين القيمة العادلة للأداة المالية المركبة والقيمة العادلة للعقد الأصلي .

وبالنسبة للقياس الأولي للأصول المالية والالتزامات المالية أقر المعيار أنه عند الاعتراف الأولي بالأصل المالي أو الإلتزام المالي على المنشأة قياسه بالقيمة العادلة ، وبالنسبة للأصل أو الإلتزام المالي الذي لم يتم إثباته على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، تضاف تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الإلتزام المالي . أما بالنسبة للقياس اللاحق للأصول المالية فلاغراض قياس أصل مالي بعد الاعتراف الأولي ييؤب هذا المعيار الأصول المالية إلى

الفئات الأربعة التالية :

١ - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

٢ - استثمارات مُحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

٣ - قروض و مديونيات .

٤ - أصول مالية متاحة للبيع . ويُطبق هذا التبويب على القياس والاعتراف في الأرباح أو الخسائر .

وبالنسبة للقياس اللاحق للالتزامات المالية فيبعد الاعتراف الأولى تقوم المنشأة بقياس الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية من خلال الأرباح أو الخسائر . أما الالتزامات المالية بالقيمة العادلة بما فيها المشتقات التي تمثل التزامات فتقاس بالقيمة العادلة ، والالتزام المشتق المرتبط بأداة مالية والذي يجب تسويته بتقديم أداة حقوق ملكية غير مُسعرة ، و لايمكن قياس قيمته العادلة بطريقة يُعتمد عليها يتم قياسه بالتكلفة .

أما الأرباح والخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للأصل المالي أو الإلتزام المالي الذي لايمثل جزءاً من عملية تقطية فيتتم

الاعتراف بها كما يلي :

١ - يتم الاعتراف بأى ربح أو خسارة من أصل مالي أو التزام مالي مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن الأرباح والخسائر .

٢ - يتم الاعتراف مباشرة بأى ربح أو خسارة من الأصل المالي المتاح للبيع ضمن حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، فيما عدا خسائر الاضمحلال في القيمة ، والأرباح والخسائر في العملات الأجنبية ، وذلك حتى إلغاء الأصل المالي من الدفاتر .

أما البنود المغطاة فقد أشار المعيار إلى أن البند المغطى قد يكون أصل أو التزام معترف به أو ارتباط مؤكد غير معترف به أو ارتباط مؤكد غير معترف به أو معاملة متبأ بها ومتوقعة بدرجة عالية أو صافى استثمارات عملة أجنبية . وأكد المعيار على أن محاسبة التغطية تعترف بأثر المقاصة على الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية والبنود المغطى .

المعايير المصرية للإفصاح عن المشتقات المالية ...

صدر المعيار المحاسبي
المصري رقم (٢٥) بعنوان "
الأدوات المالية : الإفصاح
والعرض " ويستهدف المعيار
تحسين فهم مستخدمي
القوائم المالية لأهمية الأدوات
المالية بالنسبة للمركز المالي
للمنشأة وأدائها وتدفقاتها
النقدية ويحدد متطلبات
عرض الأدوات المالية
والمعلومات الخاصة بالإفصاح
عنها ، وتنطبق متطلبات
الإفصاح على تصنيف الأدوات
المالية من وجهة نظر المصدر
ما بين أصول مالية والتزامات
مالية وأدوات حقوق ملكية ،
وكذلك على تصنيف ما يرتبط
بها من فوائد وتوزيعات أرباح ،
وخسائر وأرباح ، وكذلك على
الظروف التي يجب فيها
إجراء المقاصة بين الأصول
المالية والتزامات المالية .
ويتطلب المعيار كذلك
الإفصاح عن المعلومات
الخاصة بالعوامل التي تؤثر
على مبلغ وتوقيت ودرجة
التأكد الخاصة بالتدفقات
النقدية المستقبلية للأدوات
المالية ، وكذلك الإفصاح عن
السياسات المحاسبية المتبعة

بالنسبة لتلك الأدوات ،
ويتطلب هذا المعيار أيضاً
الإفصاح عن المعلومات
الخاصة بطبيعة ومدى
استخدام المنشأة للأدوات
المالية وما تخدمه من أغراض
النشاط ، والمخاطر المرتبطة
بها والسياسات المستخدمة
لإدارة هذه المخاطر .

وتعتبر مبادئ هذا المعيار
مكملة لمبادئ الاعتراف
بالأصول والتزامات المالية
وقياسها الواردة في المعيار
رقم (٢٦) ، كما يعتبر أيضاً
نطاق هذا المعيار هو نفس
نطاق المعيار رقم (٢٦) .
وسوف يقوم الباحث فيما يلي
بعرض كل من متطلبات
العرض والإفصاح التي حددها
المعيار ، وذلك فيما يلي :

أولاً : العرض ...

بالنسبة لعرض الإلتزامات
وحقوق المساهمين فعند
الاعتراف الأولي يتعين على
مصدر الأداة المالية تصنيف
الأداة أو مكوناتها كأصل مالي
أو التزام مالي أو أداة حقوق
ملكية وفقاً لجوهر الاتفاق
التعاقدى وتعريفات الأصل
المالي أو الإلتزام المالي وأداة
حقوق الملكية .

بالنسبة لعرض الأدوات

بالنسبة لعرض أسهم
الخزينة إذا قامت المنشأة
بإعادة شراء أدوات حقوق
الملكية الخاصة بها (أسهم
خزينة) فيتم عرض تلك
الأدوات مخصصة من حقوق
الملكية ، ولا يجوز الاعتراف
بأى ربح أو خسارة في الأرباح
أو الخسائر الناتجة عن شراء
أو بيع أو إصدار أو إلغاء
أدوات حقوق ملكية المنشأة
هذه .

بالنسبة لعرض الفوائد
وتوزيعات الأرباح والأرباح
والخسائر ويتم الاعتراف
بالفوائد وتوزيعات الأرباح
والأرباح والخسائر المرتبطة
بأداة مالية كإيراد أو مصروف
في الأرباح أو الخسائر ، أما
توزيعات حاملي أدوات حقوق
الملكية فتقوم المنشأة بخصمها
مباشرة من حقوق الملكية
وذلك بقيمتها الصافية بعد
خصم أية ميزة تتعلق بضرائب
الدخل الخاصة بها .

ثانياً : الإفصاح ...

بالنسبة لأسلوب الإفصاح عن الأدوات المالية وموقعها وينودها فلم يحدد هذا المعيار أسلوب عرض المعلومات المطلوب الإفصاح عنها ولا موقعها في القوائم المالية ، ويمكن أن تتضمن الإفصاحات مزيجاً من الإيضاحات الوصفية والبيانات الرقمية بما يتلائم مع طبيعة الأدوات وأهميتها النسبية للمنشأة وأسس القياس التي تم تطبيقها . وتقوم إدارة المنشأة بتبويب الأدوات المالية إلى فئات تتناسب مع طبيعة المعلومات المفصّل عنها على أن تميز تلك الفئات بين البنود التي تم قياسها بالتكلفة أو التكلفة المستهلكة وبين تلك التي تم قياسها بالقيمة العادلة .

بالنسبة للإفصاح عن سياسات إدارة المخاطر وعمليات التغطية ... على المنشأة أن توضح أهدافها وسياساتها بالنسبة لإدارة المخاطر المالية كما هو وارد في المعيار رقم (٢٩) . وبالنسبة لتغطية القيمة العادلة وتغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمار في كيان أجنبي

يجب أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن كل منها محددة التفاصيل المذكورة أيضاً في نفس المعيار .

أما الإفصاح عن الأحكام والشروط والسياسات المحاسبية ... فلكل مجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية يجب أن تقوم المنشأة بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بمدى وطبيعة الأدوات المالية ، والأحكام والشروط التي يمكن أن تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية ومدى التأكد منها ، والسياسات والطرق المحاسبية المتبعة بما في ذلك معايير الاعتراف وأسس القياس المطبقة . و بالنسبة للأدوات المالية فإن تلك الإفصاحات يجب أن تتضمن :

١ - أسس تحديد حالات الاعتراف أو الاستبعاد من الدفاتر للأصول المالية أو الالتزامات المالية .

٢ - أسس القياس المطبقة على الأصول المالية والالتزامات المالية عند الاعتراف الأولى لها ولاحقاً .

٣ - أسس الاعتراف والقياس للدخل والمصروفات الناشئة عن الأصول المالية والالتزامات المالية .

٤ - وبالنسبة للإفصاح عن مخاطر سعر الفائدة ... فعلى المنشأة الإفصاح بالنسبة لكل مجموعة من الأصول المالية والالتزامات المالية عن المعلومات المتعلقة بتعرضها لمخاطر سعر الفائدة بما في ذلك تواريخ إعادة التسعير أو الاستحقاق أيهما أسبق كما وردت في العقد ، وأسعار الفائدة الفعلية حسب الحالة ، ومدى تعرضها لآثار التغيرات المستقبلية في أسعار الفائدة الحالية ، والتي يكون لها أثر مباشر على التدفقات النقدية المحددة في العقد والمرتبطة ببعض الأصول والالتزامات المالية (مخاطر التدفقات النقدية المتعلقة بسعر الفائدة) إضافة إلى ذلك يجب أن تحدد المنشأة أي من أصولها المالية والتزاماتها المالية التي تكون :

١ - معرضة لمخاطر سعر الفائدة بالنسبة للقيمة العادلة مثل الأصول المالية والالتزامات المالية ذات سعر الفائدة الثابت .

٢ - معرضة لمخاطر سعر

الفائدة بالنسبة للتدفقات النقدية مثل الأصول المالية والالتزامات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة مع تغير أسعار الفائدة في السوق .

٢ - ليست معرضة بشكل مباشر لمخاطر أسعار الفائدة مثل بعض الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية .

بالنسبة للإفصاح عن مخاطر الائتمان .. على المنشأة الإفصاح عن المعلومات الخاصة بتعرضها لمخاطر الائتمان وفقاً لكل مجموعة من الأصول المالية وغيرها مما يعرض المنشأة لتلك المخاطر ، وتتضمن هذه المعلومات :

١ - القيمة التي تمثل أقصى ما تتعرض له المنشأة من مخاطر ائتمانية في تاريخ الميزانية - وذلك دون الأخذ في الاعتبار القيمة العادلة لأية ضمانات - في حالة إخفاق الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم وفقاً للأدوات المالية .

٢ - أهم مجالات تركيز المخاطر .
كما يجب أن تقوم المنشأة

بتوفير البيانات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية مما يتيح لمستخدمي القوائم المالية تقييم مدى تأثير إخفاق الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتهم على تخفيض التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة من الأصول المالية المعترف بها في تاريخ الميزانية .

ويهدف الإفصاح عن المبالغ المعرضة للمخاطر الائتمانية ، بصرف النظر عن احتمال استرداد تلك المبالغ من خلال الضمانات إلى :

١ - أن يكون لدى مستخدمي القوائم المالية قياساً متوافقاً للمبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان للأصول المالية والمخاطر الائتمانية الأخرى .

٢ - أن يؤخذ في الاعتبار احتمال أن أقصى تعرض للخسارة قد يختلف عن القيمة الدفترية للأصول المالية المعترف بها في تاريخ الميزانية .

بالنسبة للإفصاح عن القيمة العادلة ... يجب على المنشأة تبويب الأصول المالية والالتزامات المالية إلى مجموعات وإجراء المقاصة بينها فقط إلى الحد الذي

يسمح بإجراء المقاصة بين قيمتها الدفترية القابلة في الميزانية . وإذا تم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في البورصة أو المشتقات المرتبطة بتلك الأدوات بالتكلفة وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) نظراً لعدم إمكانية قياس قيمتها العادلة بصورة يعتمد عليها ، يجب الإفصاح عن تلك الحقيقة مع وصف الأدوات المالية وقيمتها الدفترية ، وكذلك شرح أسباب عدم التمكن من قياس القيمة العادلة بصورة يعتمد عليها .

منظومة تطوير الإفصاح المحاسبي في البيئة المصرية ...

أوضحت العديد من الدراسات التي أجريت على سوق المال المصري - رغم قلتها - الانخفاض الملحوظ في درجة اعتماد المستثمرين على محتوى الإفصاح المحاسبي السنوي في مصر عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، وفيما يتعلق بتدفق المعلومات المحاسبية إتضح وجود تسرب لمحتوى الإفصاح المحاسبي لبعض فئات المتعاملين في سوق رأس المال دون غيرهم

من الفئات الأخرى للمتعاملين ، مما مكّهم من الإستئثار بنسبة مرتفعة جداً من أرباح التعامل فى هذا السوق • وتشير هذه النتائج عملياً إلى وجود قصور فى هيكل الإفصاح المحاسبى القائم فى مصر ، مما أدى إلى عدم اعتماد المستثمرين على محتوى هذا الإفصاح .

ويتفق الباحث مع مقترح تطوير متطلبات الإفصاح المحاسبى فى مصر ، والذي ينطوى على المتطلبات الآتية (٣٧) :

١ - المتطلبات العلمية • لقد أوضحت العديد من الدراسات التى أُجريت على سوق المال المصرى قلة عدد الدراسات المتعلقة بموضوع الإفصاح فى مصر وباعتبار أن هذه الدراسات تساهم فى التقييم المستمر لمدى كفاءة الإفصاح المحاسبى القائم فى إشباع الاحتياجات المعلوماتية لأغراض اتخاذ القرارات الإستثمارية • فمن خلال تركيز الدراسات العلمية على تقييم مدى كفاءة المحتوى التأثيرى للإفصاح المحاسبى القائم على

قرارات الإستثمار يتم تحديد الاحتياجات المعلوماتية اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار بالشكل الذى يخفض من حدة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين فى سوق رأس المال ويرفع مستوى شفافية الإفصاح المحاسبى وينعكس إيجابياً على القرارات الإستثمارية .

٢ - المتطلبات المهنية • وتُعتبر عن الدور الواجب أن تلعبه المنظمات المهنية فى مصر لتطوير الإفصاح المحاسبى ، وذلك من خلال استطلاع آراء تلك المنظمات فى صعوبات ومشاكل التطبيق العملى المرتبطة بالقياس والإفصاح المحاسبى فى مصر ، والمتعلقة كذلك بمهنة المراجعة ، إلى جانب ضرورة تطوير دستور مهنة المحاسبة والمراجعة والإسراع بإعداد ميثاق شرف للمهنة مما يؤدى لاكتساب المهنة ثقة الطرف الثالث لتحقيق موثوقية هذا الطرف فى محتوى الإفصاح المحاسبى بالقوائم المالية .

إضافة إلى دعم دور لجان المراجعة ، حيث تمارس دوراً رقابياً يساعد على رفع جودة القياس والإفصاح المحاسبى من خلال مساهمتها فى استيفاء القوائم المالية المنشورة للأركان الشكلية والموضوعية التى تحددها المعايير المحاسبية ، بدلاً من الانتظار حتى يتم اكتشاف هذه المخالفات بمعرفة مراجع الحسابات ، مما قد يؤدى إلى تأخير الإفصاح عن القوائم المالية وفقدانها لقدر كبير من محتواها .

٣ - المتطلبات التنظيمية • أوضحت العديد من الدراسات التى تم إجرائها على الواقع المصرى غياب الإطار التنظيمى المسئول عن الإفصاح المحاسبى فى مصر رغم أهمية هذا الإطار فى عملية تطوير الإفصاح المحاسبى فى مصر ، إضافة إلى ضرورة الالتزام بأسس القياس ومتطلبات الإفصاح التى تحددها المعايير المحاسبية المصرية ، لذا يتطلب الأمر وجود عقوبات صارمة مطبقة على

الشركات المخالفة لمعايير المحاسبية والمراجعة أو لمتطلبات الإفصاح .

٤ - المتطلبات القانونية ..

وتركز على تنظيم الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييد حرية الإدارة في التأثير على هذا المحتوى عن طريق توحيد السياسات المحاسبية التي يجب إتباعها في كل الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة لكي يمكن مقارنة القوائم المالية للشركات والذي يعد أولى ضروريات اتخاذ قرارات استثمارية ذات جودة مرتفعة . إضافة إلى تقنين مجموعة من الإفصاحات المحاسبية التي أوضحت الدراسات العلمية إرتفاع محتواها التأثيري الإيجابي على قرارات الاستثمار مثل :

✓ الإفصاح عن نصيب السهم من الأرباح والتوزيعات وتبؤات الأرباح بصورة مقارنة مع الفترات السابقة ، ومع متوسط نصيب السهم من الأرباح والتوزيعات للشركات

الأخرى بنفس القطاع .
✓ الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية بالطريقة ودرجة التفاصيل التي أوصت بها الإصدارات المهنية .

✓ الإفصاح عن القوائم المالية المرحلية خلال فترة لا تتجاوز شهر من نهاية الفترة المالية التي يتم إعداد القوائم المالية عنها .

وهذا إلى جانب الإفصاح البيئي عن صافي أثر عمليات الشركة على البيئة المحيطة بها ، على أن يتم تقسيم الإفصاح البيئي إلى متطلبات عامة ومتطلبات خاصة ، حيث تمثل المتطلبات العامة الحد الأدنى للإفصاح البيئي الذي تلتزم به جميع الشركات ، أما المتطلبات الخاصة فتلزم الشركات التي تنتمي لصناعات ذات أثر ضار على البيئة ببعض الإفصاحات البيئية الإضافية ، المتعلقة بقياس التلوث الناتج عن عمليات الشركة ، وكذلك الإفصاح عن المبالغ المخصصة للحد من هذا التلوث .

٥ - المتطلبات العملية .. وتتمثل في آراء مستخدمى القوائم المالية بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة

في أوجه القصور ومشاكل التطبيق العملي للقوانين المتعلقة بمعايير المحاسبة والمراجعة ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لأغراض قيد وتداول الأوراق المالية ، ومدى نجاح معايير المحاسبة المصرية في القضاء على مشكلة تعدد بدائل سياسات القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي .

رابعا : خلاصة ونتائج البحث

استهدف الباحث دراسة وتحليل المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المصرية التي تناولت الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن المشتقات المالية ، وقد خُص الباحث في نهاية هذه الدراسة للنتائج التالية :-

(١) أن التعامل على عقود المشتقات المالية يعتبر أحد أهم أدوات التحوط ضد مخاطر الاستثمار ، ومن ثم ينبغي الاهتمام بوسائل استقدامها للسوق المصرية دعماً لخطط التنمية والاستثمار وحماية لصناع القرار الاستثماري .

(٢) أن عقود المشتقات المالية تتسم بالتميز والتنوع الذي يستوجب دعم الأبحاث

د. نعمان صلاح عامر ، " الإطار
الفكري للخيارات المالية ونموذج
التسوية المقترح " ، مجلة البحوث
التجارية ، كلية التجارة - جامعة
الزقازيق ، العدد الأول ، المجلد
الثاني والعشرون ، يناير ٢٠٠٠ ،
ص ٢٥٨ : ٣٦٢ .

(٩) د. هشام حسن المليجي ، " دور
المعلومات المالية المشتقة - أغراض
الحماية - في ترشيد قرارات
الاستثمار ومنع القروض في مصر
دراسة ميدانية " ، المجلة العلمية
للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة
- جامعة عين شمس ، العدد الثالث
، يوليو ١٩٩٩ ، ص ٦٠٠ : ٦٠٥ ،
ب - د. منير إبراهيم هندي ،
مرجع سبق ذكره ، ص ٦ : ١٠

(10) The Egyptian Banking In-
stitute : Banking Operation
in Emerging Financial Mar-
kets , Vol. 11 , Cairo 1996 .
P. 62

(١١) المصرف المصري الدولي ،
" استراتيجيات إدارة المخاطر في
النشآت غير المالية باستخدام
المشتقات المالية " ، العدد ١٨١
المجلد السادس عشر ، يناير ١٩٩٦
ص ٧٧ .

- American Accounting Asocia-
tion, Response to The FASB
Discussion Document " Ac-
counting For Hedging and
Other Risk - Adjustment Ac-
tivities : Questions For Com-
ment and Discussion", Ac-
counting Horizons , Vol. 9, No.
1, March 1995 .

(12) International Accounting
Standards Committee (IASC)
Statement of Financial Ac-
counting Standards No. 39,
Op.Cit.

(١٣) القيمة العادلة ... هي المبلغ التي
يمكن بعوجبها تبادل أصل أو
تسوية التزام بين أطراف كل منهم
لديه الرغبة في التبادل ، وعلى
بينة من الحقائق وتعاملان بإرادة

خامساً : هوامش البحث :-

(١) د. عدنان الهندي ، " المشتقات بين
الزاي والمخاطر " ، مجلة المصارف
العربية ، العدد ١٧٣ ، المجلد ١٥ ،
مايو ١٩٩٥ .

(٢) د. عبد الوهاب نصر على ، أحمد
محمد كامل ، المحاسبة عن
الأدوات والمشتقات المالية وعمليات
الشركات متعددة الجنسية وفقاً
لمعايير المحاسبة الدولية ،
الأسكندرية : الدار الجامعية ،
٢٠٠٥ ، ص ٣٠٠ .

(3) Financial Accounting Stan-
dards Board (FASB) , State-
ment of Financial Accounting
Standards No. 133 , "Ac-
counting for Derivative In-
struments and Hedging Ac-
tivities", June 1998 , Pp. 5:6.

(4) International Accounting
Standards Committee (IASC)
International Accountin
Standards No. 39 , " Fi-
nancial Instruments : Rec-
ognition and Measurement " ,
1999 , Pp. 1019 : 1033 .

(٥) د. طارق عبد المال حماد ،
المشتقات المالية : المفاهيم - إدارة
المخاطر - المحاسبة ، الأسكندرية :
الدار الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ٨ :
٩ .

(٦) د. منير إبراهيم هندي ، الفكر
الحديث في إدارة المخاطر :
الهندسة المالية باستخدام التوريق
والمشتقات ، الجزء الثاني :
المشتقات - العقود الآجلة والعقود
المستقبلية ، دار المعارف ، ٢٠٠٣ ،
ص ١٢ : ٢٣ .

(٧) د. عبد العزيز السيد مصطفى ،
دراسة تحليلية لنور مراجع
الحسابات الخارجى تجاه المشاكل
المحاسبية الناتجة عن التعامل في
المشتقات المالية " ، المجلة العلمية
للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة
- جامعة عين شمس ، العدد الأول
، ١٩٩٨ ، ص ١١٦ : ١١٧ .

(8) Financial Accounting Stan-
dards Board (FASB), State-

المحاسبية في هذا الشأن
توطئة لاستعداد المجتمع
المصري لإنشاء سوق
للمشتقات المالية إلى
جانب سوق الأوراق المالية
المصرية .

(٣) أن قيام مصر بالخطوة
الأولى الأساسية على
الطريق بإصدار المعايير
المحاسبية المصرية التي
تناولت في معيارين منها
المشتقات المالية ، يستتبعه
قيام المنظمات المهنية
المصرية بعقد الندوات
واللقاءات العلمية وتنظيم
الدورات التدريبية
للمحاسبين بما يكفل
استجابة مهنة المحاسبة
للمتغيرات الحديثة ،
ويرفع كفاءة المحاسب
المصري ، ويتفق مع الرؤى
الحاكمة لممارسة مهنة
المحاسبة والمراجعة في
مصر .

(٤) أن النظر بموضوعية أكثر
لنظومة الإفصاح
المحاسبى في البيئة
المصرية يكفل تحقيق
شفافية عرض المعلومات
وتخفيض حدة عدم تماثل
المعلومات بين المتعاملين
في سوق المال المصري
بالشكل الذى يدعم فكر
حوكمة الشركات الذى
بدأت مصر تتبناه مؤخراً .

dards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 119, " Disclosure About Derivative Financial Instruments and Fair Value of Financial Instruments ", October 1994 .

(30) International Accounting Standards Committee (IASC), International Accounting Standards No. 32, " Financial Instruments. Presentation and Disclosure, March 1995 .

(31) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 133 , Op.Cit.

(32) International Accounting Standards Committee (IASC), International Accounting Standards No. 39 , Op. Cit

(33) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 149, Op.Cit.

(34) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No.150 , " Accounting a Certain Financial Instruments With Characteristics of Both Liabilities and Equity " , May 2003.

(٢٥) المعايير المحاسبية المصرية ، المعيار رقم (٢٦) . " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس " ٢٠٠٦ .

(٢٦) المعايير المحاسبية المصرية ، المعيار رقم (٢٦) . " الأدوات المالية : الإفصاح والعرض " ٢٠٠٦ .

(٢٧) د. عبد الوهاب نصير على ، د. أحمد محمد كامل سالم ، مرجع

سبق ذكره ٢٥٥ : ٢٨٠ .

lation " , December 1981

(23) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 149, " Amendment of Statement No.133 on Derivative Instrument and Hedging Activities", April 2003 .

(٢٤) الاتفاقيات الضمنية المشتقة ... هي عقود لا يتوافر فيها تعريف الاتفاقيات المشتقة الواردة في الفقرات ٦ : ٩ من المعيار المحاسبي رقم (١٢٣) مثلاً... قرض المندات ووثائق التأمين وعقود الإيجار ، ومن الممكن أن تتضمن تلك العقود اتفاقيات مشتقة ضمنية تتضمن شروط صريحة أو ضمنية تؤثر على كل أو بعض التدفقات النقدية أو قيمة مبادلات أخرى مطلوبة طبقاً للمقد بطريقتة تشبه الاتفاقيات المشتقة .

(25) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 107," Disclosure About Fair Value of Financial Instruments " , December 1991

(26) International Accounting Standards Committee (IASC) , International Accounting Standards No. 39 , Op.Cit .

(27) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 105," Disclosure of Information About Financial Instruments With Off - Balance - Sheet Risk and Financial Instruments With Concentrations of Credit Risk", March 1990 .

(28) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards No. 107 , Op.Cit.

(29) Financial Accounting Stan-

حرة

(14) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards , No. 133 , Op.Cit.

(15) International Accounting Standards Committee (IASC) Statement of Financial Accounting Standards No. 39, Op.Cit.

(١٦) التكلفة المستهلكة للأصل المالي أو الالتزام المالي... هي القيمة التي يقاس بها الأصل المالي أو الالتزام المالي عند الاعتراف الأولي به ناقصاً أقساط سداد أصل المبلغ مضافاً إليه أو مخصوماً منه الاستهلاك المجمع لأية فروق بين القيمة الأصلية والقيمة في تاريخ الاستحقاق ناقصاً خسائر الإضمحلال في قيمة الأصول أو لواجهة عدم قابلية البند للتحصيل .

(17) Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standards, No. 133 , Op.Cit .

(18) Accounting Standards Committee (IASC). International Accounting Standards No. 39 , Op.Cit .

(19) Ibid.

(20) International Accounting Standards Committee (IASC) International Accounting Standards No. 21, "The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates " , December 1993

(21) Financial Accounting Standards Board (FASB) , Statement of Financial Accounting Standards , No. 80 Accounting For Future Contracts", August 1984 .

(22) International Accounting Standards Committee (IASC) , International Accounting Standards No. 52," Foreign Currency Trans-

للمعالجة الضريبية لإهلاك الأصول الثابتة

دكتور / محمد عباس بدوي

أستاذ المحاسبة والضرائب / عميد كلية التجارة بدمهور (السابق)

أو إعادة بناء أى من المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات ، وذلك عن كل فترة ضريبية .

٢ - ١٠ ٪ من شراء أو تطوير أو تجديد أى من الأصول المعنية التى يتم شراؤها ، بما فى ذلك شهرة النشاط وذلك عن كل فترة ضريبية .

٣ - يتم إهلاك الفئتين التاليتين من أصول المنشأة طبقاً لنظام أساس الإهلاك بالنسب المبينة قرين كل منهما .

(أ) الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات نسبة ٥٠ ٪ من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية .

نصت عليها المادة (٢٢) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ويقصد بالإهلاك العادى من وجهة النظر المحاسبية قيمة ما يحمل على إيرادات الفترة مقابل توزيع تكلفة الأصل القابلة للإهلاك بطريقة منطقية ومنظمة خلال العمر الإنتاجى لذلك الأصل ، وتتم مناقشة الجوانب المختلفة للإهلاكات العادية بعد عرض نص المواد التى اختصاصها المشرع بالإهلاكات العادية ، وذلك على النحو التالى :-

فقد نصت المادة (٢٥) من القانون على أن :-

« يكون حساب الإهلاك لأصول المنشأة على النحو التالى :-

١ - ٥ ٪ من تكلفة شراء أو إنشاء أو تطوير أو تجديد

أوضح المشرع الضريبى الأحكام التى تناولت المعالجة الضريبية لإهلاكات أصول المنشأة فى المواد (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وبمطالعة تلك المواد يتضح أنها تحدثت عن نوعين من الإهلاك ، حيث تناولت المادتان (٢٥ ، ٢٦) الإهلاكات العادية بالمفهوم المحاسبى ، بينما تناولت المادة (٢٧) نوعاً آخر من مسموحات الإهلاك التى تستخدم كحافز ضريبى وهو الإهلاك المعجل وتتم مناقشة كل نوع على حدة ، وذلك على نحو ما سيرد فيما يلى :-

أولاً : الإهلاكات العادية :

وهى الإهلاكات التى أشار إليها البند رقم (٢) من بنود التكاليف واجبة الخصم التى

(ب) جميع أصول النشاط الأخرى نسبة ٢٥ ٪ من أساس الإهلاك لكل سنة ضريبية .

٤ - لا يحسب إهلاك للأرض والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات والأصول الأخرى للمنشأة غير القابلة بطبيعتها للاستهلاك .

وتنص المادة (٢٦) من القانون على أنه :

« يقصد بأساس الإهلاك فى تطبيق أحكام المادة ٢٥ من هذا القانون القيمة الدفترية للأصول كما هى مدرجة فى الميزانية الافتتاحية للفترة الضريبية ، ويزيد هذا الأساس بما يوازى تكلفة الأصول المستخدمة وتكلفة التطوير أو التحسين أو التجديد أو إعادة البناء وذلك خلال الفترة الضريبية ، ويقل الأساس بما يوازى قيمة الإهلاك السنوى وقيمة بيع الأصول التى تم التصرف فيها وبقية التعويض الذى تم الحصول عليه نتيجة فقدها

أو هلاكها خلال الفترة الضريبية .

فإذا كان أساس الإهلاك بالسالب ، تضاف قيمة التصرف فى الأصل أو التعويض عنه إلى الأرباح التجارية والصناعية للممول أما إذا لم يجاوز أساس الإهلاك عشرة آلاف جنيه ، يعد أساس الإهلاك بالكامل من التكاليف واجبة الخصم » .

وباستقراء النصوص سالف الذكر ، يمكن استخلاص أسس وقواعد الإهلاكات العادية لأصول المنشأة على النحو التالى :

١ - الأصول القابلة للإهلاك : تحدد المادة (٢٥) من القانون الأصول القابلة للإهلاك بجميع الأصول الثابتة المادية أو المعنوية المملوكة للمنشأة التى تتعرض قيمتها للنقص . وقد أوضحت المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون بأن المقصود بالأصول المعنوية التى ليس لها وجود مادى ويحتفظ بها للاستخدام فى الإنتاج أو لتوريد السلع أو الخدمات

للغير كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والاسم التجارى وحقوق النشر وبراءات الاختراع وحقوق الطبع وأفلام الصور المتحركة .

كما تحدد المادة (٢٥) من القانون الأصول غير القابلة للإهلاك بتلك الأصول التى لا تتعرض قيمتها للنقص بسبب الاستعمال أو بمرور الزمن كالأراضى والأعمال الفنية والأثرية والمجوهرات مثلاً .

وقد قسمت تلك المادة الأصول القابلة للإهلاك إلى أربع مجموعات تتضمن كل مجموعة عدد من الأصول الثابتة على النحو التالى :-

المجموعة الأولى :-

المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات .

المجموعة الثانية :-

الأصول المعنوية المشتراة ، وكذلك التى يتم إنشاؤها بمعرفة المنشأة (١) .

(١) تم إضافة الأصول المعنوية التى يتم إنشاؤها بمعرفة المنشأة بالمادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية للقانون .

المجموعة الثالثة :

الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات .

المجموعة الرابعة :

أصول النشاط الثابتة الأخرى .
وقد أوضح البند (٣) من المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية للقانون أن الأصول المهداة التي تدرج قيمتها ضمن الاحتياطات لا تخضع للضريبة ، ولا يسرى بشأنها الإهلاك .

٢ - القيمة القابلة للإهلاك :
يقصد بهذه القيمة المبلغ الذي على أساسه يتم تحديد مقدار الإهلاك الذي يسمح بخصمه ، وتميز المادتان (٢٥ ، ٢٦) من القانون بين أسلوبين لتحديد القيمة القابلة للإهلاك وذلك على النحو التالي :-

(١) أساس التكلفة : وقد قصد به المشرع في المادة (٢٥) من القانون قيمة الأصل التي تتضمن تكلفة الشراء أو الإنشاء أو التطوير أو إعادة البناء ، وبذلك يكون المشرع الضريبي سائر ما أخذ به المعيار المحاسبي المصرى رقم

(١٠) الذى يحدد هذه القيمة بسعر شراء الأصل شاملاً رسوم الاستيراد والضرائب المرتبطة بعملية الشراء - الضريبة على المبيعات - وأى تكاليف مباشرة أخرى تستلزمها عملية تجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها في الغرض الذى اقتضى من أجله ، وذلك إلى جانب الدفعات اللاحقة على الاقتناء التى تؤدي إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للأصل ، ويستخدم هذا الأساس بالنسبة لأصول المجموعتين الأولى والثانية .

(ب) نظام أساس الإهلاك :
وهو أسلوب استحدثه القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بهدف تبسيط المعالجة الضريبية لأنواع معينة من الأصول الرأسمالية تحددتها المادة (٢٦) في الأصول التي تتضمنها

المجموعتين الثالثة والرابعة المشار إليهما سلفاً .

ويقصد بأساس الإهلاك القيمة الدفترية للأصل في بداية السنة مضافاً إليها قيمة الأصول المشتراة خلال السنة مخصوماً منها قيمة التصرفات في الأصول خلال السنة ، وسيتم توضيح كيفية حساب القيمة القابلة للإهلاك وفقاً لنظام أساس الإهلاك حالاً .

٣ - معدلات الإهلاك : حددت المادة (٢٥) معدلات الإهلاك للأغراض الضريبية ، التي قد تختلف عن معدلات الإهلاك المحاسبية ، لذلك فهي معدلات لا يجوز مخالفتها عند حساب الإهلاكات العادية لأصول المنشأة ، كما حددت تلك المادة الأساس المتخذ لحساب قيمة الإهلاك ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

معدل الإهلاك	الأساس للتخذ لحساب الإهلاك	مجموعات الأصول الثابتة
٥ %	التكلفة	المجموعة الأولى : المباني والمنشآت والتجهيزات والسفن والطائرات .
١٠ %	التكلفة	المجموعة الثانية : الأصول المبنوية المشتراة بمعرفة المنشأة ، وأيضاً المصنعة بمرفقتها .
٥٠ %	أساس الإهلاك	المجموعة الثالثة : الحاسبات الآلية ونظم المعلومات والبرامج وأجهزة تخزين البيانات .
٢٥ %	أساس الإهلاك	المجموعة الرابعة : الأصول الأخرى بخلاف ما سبق .

٤ - طريقة حساب للإهلاك :

يتضح من الجدول السابق أن تحديد قيمة الإهلاك الذي يسمح بخصمه عن الفترة الضريبية يتم حسابه بإحدى طريقتين على النحو التالي :

الطريقة الأولى :

وهي طريقة القسط الثابت التي لا يجوز للمنشأة استخدام غيرها من طريق الإهلاك الأخرى للأغراض الضريبية ، مع الأخذ في الاعتبار عدم جواز خصم القيمة التخريدية للأصل من القيمة القابلة للإهلاك كما هو متبع محاسبياً ، وأن يتم حساب الإهلاك اعتباراً من تاريخ الاستخدام الفعلي للأصل ، وفي حالة استخدامه خلال الفترة الضريبية ، فإنه ينبغي حسابه بنسبة مدة استخدامه خلال السنة (١) ، وعلى ذلك يتم استخدام المعادلة التالية :

$$\text{إهلاك الفترة الضريبية} =$$

$$\text{تكلفة الأصل} \times \text{معدل الإهلاك حسب المجموعة} \times \text{مدة الاستخدام} .$$

الطريقة الثانية :

وهي التي تعتمد على نظام أساس الإهلاك ، وبالرغم من عدم صحة المنطق الذي تستند إليه هذه الطريقة - من وجهة نظرنا - حيث تؤدي إلى عدم توزيع تكلفة الأصل بطريقة منتظمة خلال عمره الإنتاجي، إلا أن المعالجة الضريبية التي تتطلبها القانون ينبغي اتباعها باستخدامها ، وقد أوضحت المادة (٣٤) من اللائحة التنفيذية للقانون وخطوات المعالجة الضريبية في ظل استخدام أساس الإهلاك على النحو التالي :

الخطوة الأولى : تحديد القيمة القابلة للإهلاك وتحدد هذه القيمة بالنموذج التالي :

حنيه	جنيه	بيان
xx	xx	القيمة المكتسبة الضريبية في أول الفترة .
xx	xx	تكلفة الإضافات خلال الفترة
xx	xx	يخصم منه :
xx	xx	قيمة التصرفات في الأصول الثابتة خلال الفترة .
xx	xx	قيمة التصحيحات المحصلة خلال الفترة نتيجة فقد أو هلاك الأصول .
xx	xx	قيمة الإهلاك المحجل في حالة الألات والمعدات المستخدمة في الإنتاج
(xx)	xx	أساس الإهلاك

الخطوة الثانية :

التعامل مع القيمة المحسوبة لأساس الإهلاك يتم التعامل مع القيمة المحسوبة لأساس الإهلاك الناتجة من تطبيق النموذج السابق على نحو ما هو موضح في الحالات التالية :

- إذا كانت قيمة أساس الإهلاك سالبة ، فإن ذلك يعني وجود أرباح رأسمالية ، لذلك فإن هذه القيمة تضاف لأرباح الفترة الضريبية محل التحاسب.
- إذا كانت قيمة أساس الإهلاك موجبة ولا تتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ، فإنها تعد من التكاليف واجبة الخصم.

- إذا كانت قيمة أساس الإهلاك موجبة وتتجاوز ١٠٠٠٠ جنيه ، فإنه يتم حساب الإهلاك لكل مجموعة بالنسب المحددة لها دون النظر إلى مدة

(١) انظر التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٨٥) لسنة ١٩٧٧ ، بشأن أسس إهلاك الأصول الثابتة .

الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية لتلك المنشآت .

وتطبيقاً للفقرة الأولى من المادة (٢٧) سائلة الذكر تتم المعالجة الضريبية للإهلاك المعجل في ظل الاعتبارات والشروط التالية :

(أ) أن تكون الأصول المشتراة آلات ومعدات ، حيث لا يسرى خصم الإهلاك المعجل لغيرها من الأصول الثابتة كالمباني والسيارات والأثاث مثلاً .

(ب) أن تكون الآلات والمعدات قد تم اقتناؤها لغرض استخدامها في مجال الإنتاج .

(ج) أن تكون الآلات والمعدات قد تم اقتناؤها عن طريق الشراء أو تم تصنيعها داخلياً ، وذلك بصرف النظر عن كونها بحالة جيدة أو مستعملة ^(١).

(١) بالرغم من عدم النص على سريان الإهلاك المعجل على الأصول التي يتم تصنيفها داخلياً إلا أنه لم يمنع هذا أيضاً ، حيث إن النص يقضى بخصم ٢٠٪ من التكلفة لا من تكلفة الشراء كما في نص البندين (٢،١) من المادة (٢٥) من القانون ، كما أن المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية للقانون أشارت إلى الأصول المنوية التي يتم إنشاؤها بمعرفة المنشأة .

المستخدمة في الاستثمار في مجال الإنتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول »

ويتم حساب الإهلاك المنصوص عليه من المادة ٢٥ من هذا القانون عن تلك الفترة الزمنية بعد خصم نسبة الـ ٣٠ ٪ المذكورة .

ويشترط لتطبيق أحكام الفقرتين السابقتين أن يكون لدى الممول دفاتر وحسابات منتظمة »

وعلى ذلك ، فإن المقصود بالإهلاك المعجل هو المبلغ الذي يتم خصمه »

وعلى ذلك ، فإن المقصود بالإهلاك المعجل هو المبلغ الذي يتم خصمه من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في مجال الإنتاج بنسبة معينة ، وقد أراد المشرع بذلك

تشجيع المنشآت على استبدال وتجديد التجهيزات الآلية المملوكة لها لتواكب التقدم

التقني المتسارع على الصعيد العالمي ، مما يؤدي إلى رفع

الاستخدام ، وذلك بالمعادلة التالية :

الإهلاك بنظم أساس الإهلاك = قيمة أساس إهلاك × معدل إهلاك الأصل حسب المجموعة .

الخطوة الثالثة :

التعامل مع القيمة المحسوبة للإهلاك ، يتم التعامل مع قيمة الإهلاك الناتجة من تطبيق المعادلة السابقة على نحو ما هو موضح في الحالات التالية :

■ يعد الإهلاك المحسوب من التكاليف واجبة الخصم .

■ يرحل رصيد الأصل بعد خصم قيمة الإهلاك

المحسوب إلى الفترة الضريبية التالية ليدخل في حساب أساس الإهلاك

لتلك الفترة ، بمعنى أنه يمثل القيمة الدفترية

الضريبية في أول الفترة .

ثانياً : الإهلاك المعجل :

وهي الإهلاك الذي

تناولته المادة (٢٧) من القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥ التي تنص

على أن :-

« تخصم نسبة ٣٠ ٪ من

تكلفة الآلات والمعدات

أساس الإهلاك السابق
مناقشته .

وتأسيساً على ما سبق ، يمكن
أن نوضح المعالجة الضريبية
للإهلاك وفقاً لنظام أساس
الإهلاك فى الشكل التالى :

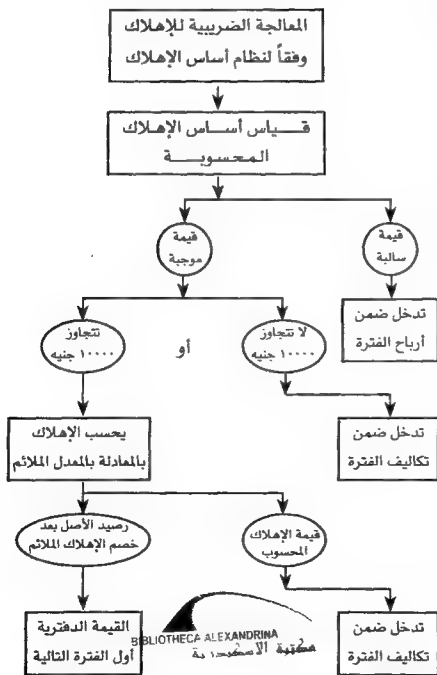
للآلات والمعدات بعد خصم
الإهلاك المعجل للتوصل إلى
القيمة التى يتم إضافتها إلى
أساس الإهلاك ، وذلك لأن
الآلات والمعدات تدخل ضمن
أصول المجموعة الرابعة التى
يستخدم بالنسبة لها نظام

(د) أن يحدد الإهلاك المعجل
بنسبة ٣٠٪ من تكلفة
الآلات والمعدات ، حيث لا
يسرى خصم الإهلاك
المعجل الذى يزيد عن تلك
النسبة .

(هـ) أن يحسب الإهلاك
المعجل عند استخدام
الآلات والمعدات فى الإنتاج
، حيث لا يسرى خصم
الإهلاك المعجل إذا كانت
فى مرحلة الإعداد
والتهيؤ للاستخدام .

(و) أن يحسب الإهلاك المعجل
لمرة واحدة فقط ، حيث يتم
حسابه بالكامل حتى ولو
استخدمت الآلات والمعدات
يوماً واحداً خلال أول فترة
ضريبية ، فهو لا يحسب
بنسبة مدة الاستخدام
كالإهلاك العادى .

(ز) أن تحتفظ المنشأة بدفاتر
وسجلات ومستندات
وحسابات أمينة ومنظمة .
ومن حيث علاقة الإهلاك
المعجل بالإهلاك العادى ، فقد
أوضحت الفقرة الثانية من
المادة (٢٧) محل دراستنا أن
يتم حساب الإهلاك العادى



حالة تطبيقية :

بلغ الريج المحاسبي لإحدى المنشآت الفردية الصناعية ٢٥٠٠٠٠ جنيهه عن السنة المنتهية في ٢٠٠٥/١٢/٣١ ، وبالفحص لأغراض إعداد الإقرار الضريبي اتضح الأتي:

١ - أظهرت السجلات بيانات الأصول الثابتة في بداية

السنة كالتالي :

نوع الأصل	تكلفة الأصل	
	المحاسبي	الضريبي
مباني	٢٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠
حاسبات آلية	٢٨٠٠٠	١٤٠٠٠
آلات ومعدات	٢٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠
سيارات	٥٠٠٠٠	٢٨٠٠٠

٢ - أظهرت قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ الإهلاكات التالية :

- (أ) ١٨٠٠٠ جنيهه إهلاك مباني بمعدل ٨ % .
 (ب) ٧٥٠٠ جنيهه إهلاك حاسبات آلية .
 (ج) ٢٨٦٠٠ جنيهه إهلاك آلات ومعدات بمعدل ٢٠ % .
 (د) ٣٠٠٠ جنيهه ، إهلاك سيارات توزيع بمعدل ١٥ % .

٢ - معلومات أخرى :

- (أ) تم بيع مبان في أول يوليو ٢٠٠٥ تكلفتها ٥٠٠٠٠ جنيهه بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيهه ببيع يبلغ ٥٧٠٠٠ جنيهه ، أدرج بقائمة الدخل ، وقد بلغ مجمع الإهلاك المعتمد ضريبياً في بداية السنة ٢٨٠٠٠ جنيهه .
 (ب) تم شراء حاسبات آلية في أول مايو ٢٠٠٥ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهه .
 (ج) تم بيع آلات ومعدات في أول يوليو ٢٠٠٥ بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهه ، وتبلغ تكلفتها ٦٠٠٠٠ جنيهه ويخصها من مجمع الإهلاك المحاسبي في بداية السنة المالية ٤٥٠٠ جنيهه ، بينما المعتمد ضريبياً يبلغ ٢٩٥٠٠ جنيهه ، علماً بأن الناتج عن عملية البيع ، وكذلك إهلاك سنة البيع قد تم إدراجهما في قائمة الدخل .
 (د) تم الحصول على مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيهه تعويض عن هلاك سيارات التوزيع المملوكة للمنشأة نتيجة حدوث حريق بجراج المنشأة في بداية السنة

المالية ، وقد تم شراء سيارة في تاريخ الحادث بقيمة الريج الرأسمالي الناتج عن التعويض الذي لم يدرج بقائمة الدخل .
 (هـ) تم شراء آلات ومعدات في أول سبتمبر ٢٠٠٥ بمبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهه ، وقد تم استخدامها بعد شهر وبلغت تكاليف إعدادها للاستخدام ١٢٠٠٠ جنيهه .

المطلوب : إجراء ما يلزم من تعديلات لقياس الريج الضريبي .

الحل : قياس الريج المحاسبي

الريج المحاسبي	٢٥٠٠٠٠
يضاف إليه :	
٢ / فرق إهلاك المباني (١ / القسوية / ١)	٦٧٥٠
٣ / (ب) خسارة بيع آلات ومعدات حيث تم المعالجة الضريبية باستخدام نظام أساس الإهلاك تسوية ١/٣	٤٠٠٠
١٠٧٥٠	
٦١٠٧٥٠	
يخصم منه :	
٣ / فرق الريج الرأسمالي للمباني (القسوية / ب)	٧٥٠٠
٢ / فرق إهلاك الحاسبات الآلية (القسوية / ٢)	٥١٢٥٠
٢ / فرق إهلاك الآلات والمعدات (القسوية ٣ / ب)	٩٧٥٠
٢ / فرق إهلاك سيارات توزيع (القسوية ٤ / د)	٤٠٠٠
صافي الريج الضريبي	(٣١١٢٥٠) ٢٢٩١٢٥٠

التسويات:

١- المياني:

أ) الناتج من بيع المياني ضريبياً

جنيه	جنيه
٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
(٢٨٠٠٠)	٥٠٠٠٠
(١٢٥٠)	٥٠٠٠٠
(١٠٧٥٠)	٥٠٠٠٠
٤٩٢٥٠	٥٠٠٠٠
(١٥٧٠٠)	٥٠٠٠٠
٧٧٥٠	٥٠٠٠٠

ب) الإهلاك الضريبي:

جنيه	جنيه
٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
(٥٠٠٠٠)	٢٥٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
٢٥	٢٥٠٠٠٠
١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
١٢٥٠	٢٥٠٠٠٠
١١٢٥٠	٢٥٠٠٠٠
١٨٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
(١٦٧٥٠)	٢٥٠٠٠٠

٢- إهلاك المحاسبات الآلية:

جنيه	جنيه
١٧٥٠٠	٢٢٠٠٠
١٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
١١٧٥٠٠	٢٢٠٠٠
٢٥	٢٢٠٠٠
٥٨٧٥٠	٢٢٠٠٠
(٧٥٠٠)	٢٢٠٠٠
٥١٢٥٠	٢٢٠٠٠

٢- الآلات والمعدات:

أ) الخسارة الرأسمالية المحاسبية:

جنيه	جنيه
٥٠٠٠	٥٠٠٠
(٤٥٠٠٠)	٥٠٠٠
(٦٠٠٠)	٥٠٠٠
(٩٠٠٠)	٥٠٠٠
(٤٠٠٠)	٥٠٠٠

ب- إهلاك الآلات والمعدات:

نظام أساس الإهلاك:

جنيه	جنيه
١٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
(٨٠٠٠٠)	١٢٠٠٠٠
١١٢٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٢٣٧٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠
٣٣١٠٠	١٢٠٠٠٠
(٢٨٦٠٠)	١٢٠٠٠٠
١٩٢٤٠٠	١٢٠٠٠٠
٢٢٥	١٢٠٠٠٠
٤٨٥٢٠	١٢٠٠٠٠
(٢٨٦٠٠)	١٢٠٠٠٠
٩٧٥٠	١٢٠٠٠٠

٤- إهلاك سيارات التوزيع:

نظام أساس الإهلاك:

جنيه	جنيه
٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
(٢٨٠٠٠ - ٥٠٠٠٠)	٢٢٠٠٠
٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠
٨٦٠٠٠	٢٢٠٠٠
(٢٥٠٠٠)	٢٢٠٠٠
٧٠٠٠	٢٢٠٠٠
(٣٠٠٠)	٢٢٠٠٠
٤٠٠٠	٢٢٠٠٠

هل يصنعون النجاح فى الإعلان ؟ أم يدمرون منتجاتك ؟؟

مشاهير ونجوم المذيع ...



دكتور / طلعت (سعد) الحميد

أستاذ التسويق والإعلان - كلية التجارة - جامعة المنصورة - عضو جمعية التسويق الأمريكية AMA

والسينما والرياضيين المشهورين على نطاق واسع فى إعلانات المجلات والتلفزيون وحتى إعلانات الطرق لترويج المنتجات ... والشخص المشهور هو الشخصية المعروفة العامة بسبب الإنجازات التى قدمها فى مجاله . وهناك حاجة كبيرة إلى المشاهير لتقديم المنتجات ... حيث إن نسبة الإعلانات التى تستخدم المشاهير فى تزايد مستمر ...

قد تكون الشركات المعلنه ووكالات الإعلان على استعداد تام لدفع مبالغ طائلة للمشاهير من أجل عرض منتجاتهم كي يؤثر على موقف المستهلك وسلوكه تجاه المنتجات التى يعلنون عنها بسرعة أعلى من استخدام المكون الإعلانى العادى ، وبالطبع فإن هذا الموقف له مبرراته ، فقد أثبتت الأبحاث

غانم ، وحسين فهمى ، ومصطفى فهمى ، ... وشعبان عبد الرحيم

وغيرهم .
وينتهز المعلنون معرفة المستهلكين بهؤلاء النجوم إذ أنهم عادة ما ينظرون إليهم من خلال الشخصية والمعروفة ومظهرهم

الشخصى ... وعادة ما يصنع النجم مركز المنتج المتميز فى نفوس الناس .

وتكتسب المنتجات تألقاً وشهرة خارجية من خلال الشخصيات العامة التى تقدمها وبالإضافة إلى ذلك تكتسب هذه المنتجات تأييداً ودعمًا من الجماهير ، ويتم استخدام نجوم التلفزيون

فى سباق مميز يتسارع المعلنون فى كافة الطبقات ...

ومن كافة البلدان إلى استخدام المشاهير فى عالم الفن والرياضة لصناعة جذب الانتباه للمنتجات المعلن عنها ... فعلى شاشة التلفزيون وعلى

■ عند قيام النجم

بدور شرير
أو يفقد فريقه
الذى حقق
بسببه نصراً
مميزاً فإنه
بلا شك يؤثر
على مركز المنتج
فى السوق .

صفحات الجرائد والمجلات ما زلنا نتذكر فى عالم الرياضة طاهر أبوزيد والخطيب وحسام حسن وغيرهم من مشاهير اللاعبين، ومن الفنانين اتسعت الشاشة لتضم يسرا وعبد كامل وإنعام سالوسة والمنتصر بالله ... وكريمة مختار ... وعمر الشريف وجميل راتب وسهير

أن المنتجات التي استخدمت النجوم الكبار في الإعلان كانت أكثر سعراً في السوق ... وأثبتت "بحاث أيضاً أن موقف المستهلك عن جودة المنتج يميز ويدعم عندما يقوم المشاهير بعرض المنتج ، إلا أنه يجب أن لا نفترض تأثير المشاهير الدائم بالنسبة لكل المنتجات والمواقف حيث إنه من الواضح أن عرض المشاهير للمنتجات يكون مؤثراً عندما يكون دافع المستهلك للجدال حول الرسالة التي يوصلها له الإعلان ضعيفاً ، حيث يعمل المشاهير والمناخ الخارجي جنباً إلى جنب ، فمن المعروف أن الثقافة لها دور رئيسي في قبول الإعلان بشكل عام ... وإعلان المشاهير بشكل خاص ... كما تؤثر أيضاً درجة التعليم في قبول نجم دون غيره ... وبالتالي كلما زادت نسبة التعليم زاد الجدل حول الإعلان ومناقشة أبعاده ... وكلما قلت درجة التعليم زاد ترديد الرسالة الإعلانية والتأثر بها دون وعي ... ورغم أن كثيراً من المعلنين يستخدم المشاهير لمجرد لفت

النظر في الإعلان ، فإنه على المستوى العالي يستخدم المعلنون المشاهير في الإعلانات ، وذلك بسبب ما يتسمون به من وسامة وشهرة وموهبة وجراة وسلطة تحقق الجاذبية المرغوبة للمنتج ... فإعادة عرض المنتج والإعلان عنه بنفس النجم ربما تجعل المستهلك يربط بين جاذبية النجم ويسقطها على المنتج ومن الممكن أن يعجب المستهلك بالمنتج بسبب إعجابه بالنجم الذي يعلن عنه . ولكن ... قد يسبب المشاهير تدميراً فجائياً للمنتجات المعلن عنها !!! بالطبع قد تصطدم فكرة استخدام المشاهير بنقاط تركيز المستهلك على المنتجات ... أم الشخص المشهور ... ففي بعض الأحيان تطفئ شخصية الشخص المشهور على اسم وشخصية المنتج ... حتى أن المستهلكين قد يسمون المنتج باسم الفنان المعلن ... وهناك مخاطر أخرى من استخدام النجوم في الإعلانات ... فمثلاً عند قيام النجم بدور شرير أو يفقد فريقه الذي حقق بسببه نصراً

مميزاً فإنه بلا شك يؤثر على مركز المنتج في السوق ... أو عند اتهام نجم بجريمة ما ، فسوف تهتز صورة النجم بشكل أو بآخر وربما يؤثر ذلك على المنتج الذي يعلن عنه ... ومن أمثلة ذلك ما حدث لفتاة إعلانات مشهورة قدمت ما يزيد عن ٥٠ إعلاناً ثم اتهمت في قضية أخلاقية ... وما حدث في السوق الخارجية من أمور عدة في مقدمتها ...

● تمرض الملاكم الشهير مايكل تايسون لسلسلة من سوء الحظ حيث اتهم بجريمة اغتصاب وتم سجنه لفترة .

● الممثلة الشهيرة Shep- herd والتي قامت بالإعلان عن منتجات لحم البقر ... ثم قامت بتدمير هذه الحملة عندما صرحت في حديث تليفزيوني أنها لا تحب أكل لحم البقر .

● تدهورت سمعة بعض الفنانين واللاعبين بسبب تعاطي المخدرات .

ويسبب هذه المخاطر الممكنة الحدوث بعد أن يوقع النجم على عقود بالملايين

ذات تكوينات إبداعية متنوعة تختلف في عدة وجوه وتكون عشرات الأبعاد للمحتويات المؤثرة داخلها ... وليست المشكلة فقط هي مجرد استخدام الدعاية والجاذبية الشكلية والخوف ... إلخ.

وبالتالي علينا القول لكل المعلنين إنه لا يوجد أسلوب معين للإعلان له تأثيره بشكل عام تحت كل الظروف ، وإنما يعتمد تأثير أي رسالة على الظروف الخاصة للموقف الإعلاني ...

►► ما الذي يجعل

الشخصية المشهورة

شخصية إعلانية مؤثرة؟

من الضروري أن تكون هناك علاقة كاملة بين الشخصية المشهورة والمشاهد والمنتج ، ومثال على ذلك قيام شركة سيراميك الجوهرة باستخدام الصورة الذهنية المميزة للممثل العالمي عمر الشريف ... والمثلة القديرة يمسرا في الإعلان عن البورسلان كأحد المنتجات المستخدمة من الطبقات العالية ... واختيار المثلة القديرة عبلة كامل للتعبير عن الأسرة الكادحة في إعلانات

في سلوكيات مخلة بالشرف أو تسىء إلى السمعة ... فاستخدام هؤلاء المشاهير يعتبر أسلوباً خالياً من المخاطر .

ويعبر المشاهير عادة عن الارتباط بين المنتجات ومظاهر النجاح مستخدمين النجاح والكؤوس ومظاهر المرح و الموسيقى ... والجاذبية

في الشكل كوسائل للوصول إلى وجدان العميل العزيز .

►► استخدام

المشاهير هو

مجرد عنصر

في التكوين

الإعلاني ...

يجب أن تدرك

دائماً أن استخدام المشاهير لا يعطى بالضرورة سبق النجاح ... حيث أن سلوك المشتري يتسم بأنه سلوك معقد وحركي ويختلف من موقف إلى آخر ... وبالتالي يكون من الصعب الوصول إلى تفسير مباشر عن كيفية عمل عناصر الاتصال في كل موقف وعبر كل نوع من المستهلكين ، كما أن الإعلانات في حد ذاتها

هناك اتجاه في دقة اختيار هؤلاء المشاهير ... ولكن لا توجد دقة تخلو من مخاطر وعلى ذلك يفرض بعض المعلنين استخدام مشاهير المجتمع كلية .

►► المشاهير القدماء قد

يكونوا الأفضل :

تخيل أن الملك خوفو يقدم لك نصيحة لشراء منتج ما ...

أو شخصية تاريخية عظيمة كانت تستخدم هذا المنتج ... كل ذلك أعطى بديلاً آخر وهو استخدام المشاهير الراحلين وذلك لضمان نقاء

■ **قد يسبب المشهور تدميراً فجائياً للمنتجات المعلن عنها .**

سمعتهم وعدم تعرضهم لأي تشويش ومن أمثال هؤلاء المشاهير ما قامت به وكالة لوك بإدخال مشاهد تليفزيونية قديمة للإعلان عن منتجات جديدة ... حيث يعرف بعض المشاهير الراحلون بالسمعة الطيبة ويحظون باحترام المستهلك ... وأفضل من كل هذا هو عدم احتمالية تورط هؤلاء النجوم

صابون بيرسيل ... واختيار المطرب هشام عباس للتعبير عن الشباب والمرح والصيف فى إعلان بيبسى ... والحركة فى نفس الاتجاه عند استخدام عمرو دياب وديانا حداد ... ولجوء شركة كوكا كولا إلى مجموعة من مشاهير الكرة العالمية للارتباط بالشباب عبر أنحاء العالم ...

واستخدام شركة يونيليفر الفنانة الشابة منى زكى للإعلان عن صابون لوكس ... وعمرو دياب عن الشامبو ... واختيار شركة Sprint لخدمات التليفون الموفق

للنجم قوى البنية **Bergen** وذلك لتميز نفسها فى القوة عن باقى الشركات المنافسة بغية خلق صورة لنفسها على أنها المنافس القوى الذى لا يهزم ... وكان **Bergen** هو نجم مسلسل تليفزيونى ناجح يعبر عن القوة ... كما أن استخدام شخصية تليفزيونية

وسينمائية محبوبة جداً للأطفال يمكن أن يزيد مستلزمات الأطفال وبعض الأغذية كالمرى والحلويات والشيكولاتة ... إلخ ومن الضرورى أن ترتبط ملامح الشخصية المرحمة الممتعة خفيفة الظل مع دعم الحالة المزاجية المرحمة التى يرغبها الآباء لأبنائهم عند التعامل مع المنتج .

■ من الضروري أن تكون شعبية النجم عالية فى نفوس الناس فلا يعنى أن يكون النجم معروفاً بل يجب أن يكون مقبولاً أيضاً .

يضعها المعلنون ووكالة الإعلان ويساعدها فى ذلك إعداد استبيان مكتوب للأطراف المعنية حول قبول النجم وارتباطه بالموقف الإعلاني ... من خلال مجموعة من الأسئلة عن ملامح الشخصية المستخدمة فى الإعلان .
(١) الألفة .
مدى الألفة الشخصية

وتقبلها من أكبر عدد من المتعاملين من قبل الشعبية ... من الضرورى أن تكون شعبية النجم عالية فى نفوس الناس فالمسألة ليست مجرد انتشار ... ولكن وجود مكان داخل عقول وعواطف الناس للتأثير من جانب الشخصية المشهورة دون عناء ، فلا يعنى أن يكون النجم معروفاً أن يكون مقبولاً ... ولا يعنى قبوله العام ... أن يكون مقبولاً فى هذا المجال ، فعلى سبيل المثال أوضحت دراسة لأحد الممثلين المشهورين أنه معروف بنسبة ٩٥ ٪ باعتباره من الوجوه المألوفة .. ولكن نسبة قبوله من المتعاملين لم تتعد ٤٥ ٪ فقط .

(٢) السمعة .

من الضرورى أن يكون النجم بعيداً عن الشبهات فى الأجل الطويل ويدل تاريخه وخلق على ذلك .

(٣) القدرة .

القدرة على عرض المضمون بطريقة تتوافق مع المنتج والمستهلك .

(٤) المصداقية .

فمصداقية الشخصية المشهورة أمر مطلوب لنقل

تدفعه اهتماماته ومنافعه الخاصة فسوف يكون أقل إقناعاً من ذلك الشخص الذي يرى الناس أنه يعلن عن المنتج لأهداف موضوعية ، ويفسر ذلك نجاح اللاعب محمود الخطيب في عملية الإعلان لأنه ببساطة يتسم بكونه من الأفراد الموثوق فيهم .

(٦) ارتباط الشخصية

مع المشاهد

من الضروري أن ترتبط الشخصية من حيث السن والنوع والطبقة الاجتماعية مع المشاهد ، وذلك مثل ارتباط عمرو دياب وهشام عباس بنوعية المستهلكين من الشباب في الإعلان عن بيبسي ... وأثبتت إحدى الدراسات أن التناغم بين المتحدث عن المنتج والمشاهد المتشابهة معه يشكل أهمية خاصة عندما يكون المنتج أو الخدمة موضع الإعلان حيث يتجانس المشاهدون في ضوء ذوقهم والصفات التي يفضلونها ، وعلى سبيل المثال يختلف الناس اختلافاً كبيراً في ضوء ما يحبونه في الأطعمة والأفلام ، ولهذا السبب يجب أن يكون المتحدث عن المنتج

سمات المصدقية صفتان وهما الخبرة والجدارة بالثقة ، وتشير الخبرة إلى المعرفة والتجربة والمهارات التي تمتلكها الشخصية عند الاتصال بها ... ومن هنا يعتبر لاعبو الكرة والرياضيون خبراء في عرض المنتجات الرياضية والأطباء في عرض ما يتعلق بالصحة ...

والمثالات فيما

يتعلق بالأزياء و سلع الجمال .

(٥) الجدارة

بالثقة :

استثمر المعلنون قيمة استحقاق الثقة عن طريق اختيار شخصيات تتسم بالأمانة

والمصدقية والاستقلال بما يشير إلى استحقاق الثقة من معايير الأمانة والشرف وتصديق المصدر ، وتعتمد الثقة في الشخصية المعلنة على مفهوم الناس عن الشخصية المستخدمة في الإعلان وعن دوافعها ... فإذا شعر الناس بأن الموديل المعلن

عوامل الصدق إلى المشاهدين . أن يكون النجم محل ثقة واحترام وأن يكون خبيراً في مجاله من أهم العوامل وهذه الشخصيات هي الأقدر على إقناع المستهلك والتأثير عليه لشراء المنتج : ومثال ذلك اختيار عيلة كامل للإعلان عن بيرسيل ، وذلك لشخصيتها الموثوق بها والمعبرة ،

والمصدقية هي القابلية للتصديق ، والثقة في شخص ما حينما يكون مصدر المعلومات المتمثل في الموديل المعلن يتسم بالمصدقية فإن

هذا المصدر من شأنه تغيير المواقف من خلال عملية نفسية ... تسعى إلى إضفاء الصفة الذاتية عندما يتقبل المستقبل دور الشخصية المشهورة في قضية ما ، وعادة ما تستمر عملية إضفاء الصفة الذاتية حتى بعد تغير الشخصية دورها ، ومن

■ من الضروري أن ترتبط الشخصية الإعلانية من حيث السن والنوع والطبقة الاجتماعية مع المشاهد.

(٩) الوسامة .

وقد دعمت الأبحاث هذه التوقعات التي أشارت إلى أن الشخصيات التي تتمتع بالجمال والوسامة أنتجت إعلانات أكثر قيمة وقدموا نجاحات لمنتجات عديدة ومع هذا فإن الموديل الإعلانى الوسيم ليس بالضرورة أن يضيف شيئاً للمنتج ما لم يكن هناك تناغم بينه وبين المنتج الذى يقدمه ، فإذا قدم النجم منتجاً متعلقاً بالوسامة كادوات التجميل أو الأزياء أو السيارات الفارهة قد يختلف عن منتج مرتبط بالصحة والحاجة لرأى الخبير ... ففى زيوت سिला كان الخبير الطباخ هو الشخصية المقنعة للناس .

(١٠) اعتبارات أخرى .

هناك العديد من العوامل الأخرى التي تحدد فاعلية الاستمالة بالشخصية المستخدمة فى الإعلان ، فى مقدمتها التكاليف واحتمال تعرض النجم لبعض المشكلات بعد الإعلان ، ومدى صعوبة أو سهولة العمل مع هذا النجم ، فضلاً عن تحديد واضح لقدرة النجم على التعبير عن مجموعة متعددة ومختلفة من الأصناف من

عده

الجاذبية هى الجمال فقط وإن كان الجمال صفة مهمة جداً ولكن هناك عوامل وصفات أخرى يجب أن تتوافر فى الشخصية المستخدمة فى تقديم وعرض الإعلانات مثل المهارات العقلية ، والسمات الشخصية ، وأسلوب الحياة ، وعادة يتكون المفهوم العام للجاذبية من ثلاثة عناصر هى التشابه فى التصرف والألفة ، والقبول ... إذا اتسم النجم بهذه الصفات فإنه يمكن اعتباره جذاباً ، والتفسير العلمى لذلك أن الإقناع غالباً ما يحدث عندما يجد المستقبل شيئاً جذاباً فى الشخصية المعلنة تجذب انتباهه ويجعله يتفاعل معه وجدانياً بطريقة عاطفية ... وهذا الإقناع يحدث عن طريق عملية ما يسمى بالاندماج العاطفى ... حيث يقتنع المستقبل بالشخصية كمصدر للجاذبية ..عندئذ يندمج عاطفياً مع المنتجات المعلن عنها ويكون مهياً تماماً لتبنى صفات الشخصية المستخدمة فى الإعلانات ويقلد سلوكياته فى المرح والاستخدام واهتماماته والأشياء التي يفضلها .

متشابهاً مع الجمهور حتى يستطيع التأثير على مواقفهم واختياراتهم تأثيراً كبيراً ، وعلى الجانب الآخر حينما تتجانس الاختيارات بين المشاهدين فإن التناغم بين الشخص المتحدث والجمهور المشابه لا يكون ذا أهمية كبيرة وبدلاً من ذلك يكون لخبرة المتحدث عن المنتج أو الخدمة التأثير الأكبر .

(٧) تعبير الشخصية عن

مناخ المنتج .

أن تكون صورة الشخصية ونسقها القيمى وذوقها ولياقتها مناسبة لتلك الصورة المرغوبة للمنتج ... وذلك مثل تعبير المطرب عمرو دياب عن هيدز أند شولدرز شامبو للقشرة .

(٨) الجاذبية للشخصية

المشهورة .

ودورها فى نقل جاذبية المشاهدين والقراء للمنتج ... ومن بين هذه الأشكال الصداقة والقبول والشكل والحضور الذى يعتبر من بين مفاهيم الجاذبية ولكن بالطبع ليست الجاذبية بمفردها هى التي تحمل على إنجاح الصنف ، ولكن التناغم مع المشاهد أمر ضرورى جداً ... وليست

صناديق التأمين الخاصة: ذات الاشتراكات المحددة وذات المزايا المحددة وأنظمة التأمين الفردية والجماعية



د. / أحمد محرم

نائب رئيس مجلس إدارة - شركة التأمين الأهلية المصرية

أولاً: مقدمة :

يتعرض الفرد لخطر انخفاض الدخل عند انتهاء الخدمة سواء بالتقاعد أو لعدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث خاصة إذا كان نظام التأمين الاجتماعي لا يوفر معاش كاف يتناسب مع الدخل الذي كان يحصل عليه بالإضافة إلى ذلك فإن الفرد يحتاج إلى الإطمئنان إلى توفر دخل مقبول لأسرته أو من يعولهم في حالة الوفاة ، تغطية هذه الاحتياجات ممكنة عن طريق المدخرات الشخصية أو أنظمة التأمين الفردية والجماعية مع شركات التأمين أو صناديق التأمين الخاصة يعيب أسلوب المدخرات

الشخصية عدم إمكانية الاستثمار الأمثل لهذه المدخرات لأسباب عدة أهمها قلة الحجم والتواتر ويضاف إلى ذلك عدم كفايتها لتحقيق الهدف منها في حالة التقاعد المبكر سواء لضيق مورد الرزق أو الوفاة أو المرض إلا أن الحالات الأخيرة يمكن تداركها عن طريق تدعيمها بأحد أنظمة التأمين الفردية المؤقتة .

أيضاً يعيب نظم التأمين الفردية - وثائق التأمين الفردية مع شركات التأمين - إنها نظراً لعموميتها قد لا تلبى الاحتياجات الخاصة بكل فرد بالإضافة إلى عدم المرونة في مواجهة حالة عدم قدرة الفرد على سداد أحد الأقساط أو حتى قدرتها على

مواجهة التضخم وانخفاض القوى الشرائية للنقد ويمكن القول أن بعض الشركات الحديثة قد استحدثت بعض الوثائق التي تتمتع بالمرونة بفرض التغلب على هذه الصعوبات إلا أنه يعيب هذه الوثائق وغيرها من الوثائق التقليدية عدم إمكانية حصول المؤمن عليه على قيمة معادلة لمدخراته في حالة إلقاء الوثيقة خاصة في السنوات الأولى لها .

أنظمة التأمين الجماعية الادخارية - وثائق التأمين الجماعية مع شركات التأمين - هي إحدى وسائل تكوين المدخرات وهي وثيقة ثلاثية الأطراف تبرم بين شركة التأمين وصاحب العمل غالباً ولصالح العاملين وهي تتميز

بانخفاض تكلفتها بالمقارنة بالوثائق الفردية ويمكن تصميم المزايا الخاصة بها بما يحقق مصالح غالبية العاملين ومعظم احتياجات العامل إلا أنه بمجرد إبرامها يجب أن يتم الالتزام ببندوها ويفقد المدخرين السيطرة على مدخراتهم ولا تتمتع بالمرونة سواء من إمكانية الاستفادة الإضافية في حالة ارتفاع معدلات الاستثمار وذلك في مقابل عدم تأثر المزايا المتفق عليها في حالة انخفاض هذه المعدلات ، ويعيبها عدم القدرة على مواجهتها التضخم كما أنه في حالات التصفية الجماعية أو الفردية لا توجد إمكانية لحصول المؤمن عليه على قيمة معادلة لمدخراته .

صناديق التأمين الخاصة هي أحد طرق توفير المدخرات عند التقاعد أو الوفاة أو العجز وسوف نكتفى فيما تقدم بما سبق ذكره عن الأنظمة الأخرى لتكوين وسوف نقرء باقى الدراسة لشرح خصائص صناديق

التأمين الخاصة .

ثانياً : صناديق التأمين الخاصة :

يقصد بصندوق التأمين الخاص كل نظام فى أى جمعية أو نقابة أو هيئة أو من أفراد تربطهم مهنة واحدة أو عمل واحد أو أية صلة اجتماعية أخرى يتألف بغير رأس مال ويكون الفرض منه وفقاً لنظامه الأساسى وأن يؤدي إلى أعضائه أو المستفيدين منه تمويضات أو مزايا أو مرتبات دورية أو معاشات محددة وذلك فى إحدى الحالات الآتية :

أ - زواج العضو وذريته ، بلوغه سنأ معينة أو وفاة العضو أو من يعوله .

ب - التقاعد عن العمل أو ضياع مورد الرزق .

ج - عدم القدرة على العمل بسبب المرض أو الحوادث .

د - أية أغراض أخرى توافق عليها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين .

وبتحليل النظام القانوني

الذى تخضع له صناديق التأمين الخاصة يتضح تميزها من حيث الطبيعة والمجال بالغواص التالية :

١ - عضوية صناديق التأمين الخاصة اختيارية وحركة الانضمام والانسحاب مكفولة لكافة الأعضاء .

٢ - تحدد المزايا وشروط وحالات استحقاقها ومستواها بما يتفق مع احتياجات أعضائها فى حدود القدرات التمويلية المتاحة .

٣ - تدار صناديق التأمين الخاصة بمعرفة ممثلين من أعضائها وتستثمر أموالها فيما يحقق أقصى مصلحة مادية واجتماعية لصالح هؤلاء الأعضاء .

٤ - الشروط الموضوعية على استثمارات أموال الصناديق تهدف إلى التنوع فى الأوعية الادخارية الاستثمارية وتوزيع المخاطر وتغنى فى مجملها بنسب الاستثمار فى الأوعية المختلفة .

٥ - المزايا التي تقدمها صناديق التأمين الخاصة:

- أداء مبلغ من دفعة واحدة عند التقاعد .
- معاش عند التقاعد مع أو بدون قيمة استبدالية
- مزايا في حالات التقاعد المبكر أو في سن متأخرة.
- مبالغ من دفعة واحدة أو معاشات في حالات الوفاة والعجز المبكر وإعادة تأمينها .
- المزايا في حالات انتهاء الخدمة لغير بلوغ السن أو العجز أو الوفاة والعجز المبكر وإعادة تأمينها .

٦ - المال الاحتياطي لصناديق التأمين الخاصة :

هو قيمة الاحتياطي الفني أو الاكتواري بالإضافة إلى أية فوائد اكتوارية مرحلة ، إذا أظهر المركز المالي للصندوق فائضاً إكتواريّاً فإنه يمكن استخدام هذا الفائض في أي من :

- زيادة قيم المزايا التأمينية التي يضمنها النظام أو - خفض في قيم الموارد المالية للنظام

أو - الإبقاء على هذا الفائض الاكتواري كاحتياطي خاص لتغطية أي عجز في المستقبل عند إجراء الفحص الاكتواري للصندوق بعد أخذ موافقة أعضاء الجمعية العمومية للصندوق واعتماد ذلك من هيئة الإشراف والرقابة .

(أ) أهم العوامل التي لها تأثير على التوازن الاكتواري والمالي لصناديق التأمين الخاصة :

- ١ - التضخم في الأجور.
- ٢ - التمدد على أجر الاشتراك .
- ٣ - معدلات الاستثمار المحققة .
- ٤ - طريقة التمويل المتبعة .
- ٥ - التوزيع العمري للأعضاء .
- ٦ - خبرة الصندوق بالنسبة

لمعدلات الخروج من الخدمة .

ب) الفروض الاكتوارية وهي أربعة أولها جدول الحياة وهو الأقل أهمية بالنسبة للاكتواريين أما الفروض الثلاثة الأخرى فتمثل في :

١ - معدل تدرج الأجور :

أغلب الصناديق تأخذ بمبدأ ربط الاشتراكات والمزايا بالأجور ... وهنا يجب مراعاة تدرج الأجور.

٢ - معدل الاستثمار :

تقوم صناديق التأمين بالوفاء بحقوق والتزامات في تاريخ مستقل مقابل أقساط تؤدي في تاريخ سابق وبالتالي تتراكم لديها احتياطات متاحة للاستثمار ... وبالتالي يقتضى الأمر تحقيق أقصى ربح ممكن في ظل شروط الاستثمار الواجب اتباعها في صناعة التأمين .

٣ - معدل المصاريف الإدارية :

ويتحدد هذا المعدل
ليحكم الحد الأقصى
للمصاريف الإدارية
العمومية كنسبة مئوية من
الموارد ويعتبر بالتالى من
عواما قياس نجاح إدارة
الصندوق .

ثالثاً : نظم صناديق التأمين الخاصة :

المزايا المحددة - الاشتراكات
المعددة :

(أ) نظام المزايا المحددة :
(١) بمقتضاه يحدد
المعاش أو تعويضات
الدفعة الواحدة (قيم
المزايا التأمينية)
مقدماً والذي يستحق
عند تحقيق الخطر فى
مزايا الصندوق (بلوغ
السن - الوفاة - العجز) ثم
تأتى الدراسة الاكتوارية
للمراكز المالية لتحديد
قيم الاشتراكات التى
تحقق التوازن بين القيم
الحالية لتلك المزايا
والقيم الحالية
للاشتراكات والموارد
المستقبلية .

(٢) يعتبر نظام المزايا
المحددة فى صناديق
التأمين الخاصة من
أكثر النظم انتشاراً فى
مصر ... حيث يمثل عدد
صناديق التأمين الخاصة
التي تتبع هذا النظام
والسجلة لدى الهيئة
المصرية للرقابة على
التأمين ٩٩ ٪ من عدد
الصناديق الكلى .

(٣) السمات الخاصة
بنظام المزايا المحددة
يمكن توضيحها على
التحو التالى :

■ يناسب الموظفين كبار السن
وقد يتحمل العضو كبير
السن تكلفة ضم مدد
سابقة على دخوله فى
النظام وكلما كانت المدة
كبيرة كلما قل الاشتراك
وكلما كانت المدة صغيرة
كلما زاد الاشتراك .

■ خطر الاستثمار فى هذا
النظام يتحمله صاحب
العمل حيث يكون ملتزم
أمام الموظف بدفع المعاش
أو المكافأة عند وصوله

لسن التقاعد أو فى حالة
الوفاة أو عند إنهاء
خدمته بدفع المستحق له .
■ الأداء الاستثمارى فى هذا
النظام له تأثير مباشر
على معدلات المزايا حيث
أن العائد المحقق على
استثمار أصول الصندوق
يستخدم فى تمويل أعباء
النظام .

■ فى هذا النظام يمكن أن
يتم تدعيم مزايا التقاعد
المبكر عن طريق صاحب
العمل بتقديم مزايا أكبر
من صافى قيم المزايا
المحسوبة إكتوارياً .

■ يحصل صاحب العمل على
إعفاءات ضريبية على
اشتراكات جميع
الأعضاء .

(٤) أهداف نظام المزايا المحددة .

المحافظة على مستوى
المعيشة لأن مستوى المزايا
فى هذا النظام يضمن مع
وجود فترة اشتراك كافية
- مستوى معيشى يتناسب
مع المستوى المعيشى

السابق لتاريخ التقاعد مباشرة خفض معدل دوران العاملين لأنه عندما يشعر العامل بالإطمئنان والاستقرار في عمله لا يفكر في تغيير هذا العمل لأنه يحقق من خلاله متطلباته الحالية والمستقبلية .

أن يكون حافز لاكتساب الترقية .. وذلك لأن تقاضى المزايا على أساس الراتب الأخير يكون حافزاً للاجتهاد في العمل والوصول إلى منصب أعلى حيث أن ذلك سوف يساعده في الحصول على مماش أكبر أو مكافأة أكبر .

الضمان ... لأن الخطر المرتبط بالمزايا يقع على عاتق صاحب العمل وليس العامل وهذا يناسب العامل بشكل واضح .

المعدالة ... لأن هذا النظام يحقق العدالة لجميع العاملين .

(٥) الانتقادات الموجهة

لنظام المزايا المحددة :

■ فيما يتعلق بطبيعة المزايا فهي إيرادات مؤجلة حتى سن الشيخوخة لذلك فمن الملائم أن ترتبط هذه المزايا بالإيرادات طوال مدة الاشتراك وليس مع الإيرادات عند سن التقاعد .

■ فيما يتعلق بتدرج الأجر نظام الأجر الأخير يساند هؤلاء الذين يحصلون على أجر مرتفع خلال الفترة الأخيرة من عملهم .

■ زيادة الأجور في السنوات الأخيرة من الخدمة لبعض كبار العاملين ويفرض منهم مزايا أكبر يدخل بمبدأ المساواة وقد يخل بالمركز المالي للصندوق .

■ عدم التأكد من التكلفة لأنه لا يمكن التنبؤ بالتكلفة النهائية في هيكل هذا النظام لأن

صاحب العمل هو الذى يتحمل خطر التكلفة إذا جاءت أكثر من تلك المقدرة .

■ لا يستفيد العضو من العوائد الاستثمارية المرتفعة .

■ صدور قرار سيادى بمنع الجهات التابعة للدولة بتمويل صناديق التأمين الخاصة وبالتالي أصبح يوجد العديد من صناديق التأمين الخاصة في مصر لا يقوم صاحب العمل بأى دور نحو تمويل تكلفة هذه الصناديق .

(ب) نظام الاشتراكات المحددة :

(١) وبمقتضاه يتم الاتفاق مقدماً على نسبة محددة تحصل من كل من الموظف وصاحب العمل (الاشتراكات) . . حيث يتم استثمارها وتحقيق عائد استثمارى سنوى ليكون مع الاشتراكات رصيماً يتم صرفه أو

استخدامه لشراء معاش
شهري يصرف عند انتهاء
الخدمة بسبب بلوغ سن
التقاعد من الشركات
التي تسوق ذلك النوع من
الوثائق .

(٢) **يتم نظام الاشتراكات
المحددة بعدة سمات
يمكن توضيحها على
النحو التالي :**

■ يناسب الموظفين صغار
السن فالتكلفة متساوية
لكل الموظفين كسببية
مئوية من الراتب ولكن
المزايا هي التي تختلف
من شخص لآخر وفقاً
لمدة اشتراك كل عضو .

■ خطر الاستثمار في
نظام الاشتراكات المحددة
يتحملة العضو .

■ الأداء الاستثماري في
هذا النظام يؤثر بشكل
مباشر على مستوى
المزايا .

■ نظام الاشتراكات
المحددة سهل الفهم حيث
يتم عمل كشف حساب
لكل موظف ويمكن أن

يطلع عليه في أي وقت .
■ اشتراكات كل من
الموظف وصاحب العمل
مستقرة .
■ إذا تزايد راتب العضو
فإن مسئولية صاحب
العمل قد لا تتزايد
بالتبعية .

■ لا توجد حاجة لوجود
خبير اكتواري وبالتالي لا
توجد مصاريف اكتواري
منتظمة ... كما أن
صاحب العمل يحصل
على إعفاءات ضريبية
على اشتراكات كافة
الموظفين .

(٣) **الحساب التراكمي
للاشتراكات من خلال
نظام الاشتراكات
المحددة :**

اشتراك عامل + اشتراك
صاحب العمل + عائد
الاستثمار

(٤) **مزايا برنامج
الاشتراكات المحددة :**

■ مزايا المرونة : وهي
السماح لصاحب العمل
بتغيير مساهماته وفقاً

لظروفه المالية

■ مزايا الشفافية : وهي
السماح لصاحب العمل
بإيداع المساهمات في
حساب شخص لكل
موظف .

■ مزايا التحفظ : وهي
تطبيق صاحب العمل
لسياسة تمكنه من
استرجاع قيمة مساهماته
التي لم يستحقها
الموظف .

■ العادلة : نظام
الاشتراكات المحددة هو
الأكثر عدالة حيث أنه
يعكس الدخل المكتسب
بشكل دقيق خلال مدة
الخدمة للشخص وليس
فقط الراتب عند التقاعد
بالإضافة إلى الوصول
لمزايا أعلى نسبياً لأولئك
الذين يعانون من
انخفاض مستوى زيادة
الراتب خلال مدة
الخدمة .

■ الاستقرار : استقرار
التكاليف ميزة لهذا
البرنامج دون سواء .

■ التعامل مع جميع عقود العمل : يتعامل هذا النظام مع الإيرادات المتاحة من عقود العمل الدائمة وكذلك عقود العمل المؤقتة وكذلك بالنسبة للأفراد الذين يرغبون أو تخفيض عدد ساعات العمل الملتزم من قبل التقاعد .

(٥) وتعتمد الفكرة الأساسية لنظام الاشتراكات المحددة على مل يلي :-

■ تقدر مساهمة الموظف وصاحب المنشأة بنسبة ثابتة محددة من مرتب الموظف حيث يتم إيداعها لدى النظام كرصيد ببرنامج التقاعد وذلك في حساب خاص لكل عضو على حده ويمكن استخدام رصيد التقاعد في شراء دفعات معاش عند التقاعد .

■ يحصل الموظف عند سن التقاعد على رصيد برنامج التقاعد والذي

يتكون من :-

(أ) إيداعات صاحب العمل لحسابه طوال سنوات الخدمة

(ب) نسبة مساهمة الموظف (ج) عائد لاستثمار .

■ لصاحب العمل الحق في تعديل نسبة المساهمة في البرنامج بالزيادة أو النقصان في أى وقت حسب وضع المركز المالى .

■ يمكن لصاحب العمل أن يقوم بتصميم جداول اكتساب للمزايا بحيث يحصل الموظف على نسبة محددة من رصيد البرنامج في حالة ترك الخدمة قبل عدد محدد من السنوات وتزايد هذه النسبة بزيادة مدة خدمة الموظف حتى تصل إلى ١٠٠% بعدد معين من السنوات يحدده صاحب العمل وفي حالة ترك الموظف للخدمة خلال أى من هذه السنوات يؤول باقى رصيد الموظف إلى رصيد برنامج التعاقد

لتغطية أى عجز يحدث بالصندوق .

(٦) نموذج لجدول اكتساب المزايا %

نسبة ما يستحقه الموظف من مساهمة صاحب العمل %	نسبة ما يستحقه الموظف من مساهمة صاحب العمل %	سنوات الخدمة
٠	١٠٠	٢ - ٠
٢٥	١٠٠	٤ - ٢
٥٠	١٠٠	٦ - ٤
٧٥	١٠٠	٨ - ٦
١٠٠	١٠٠	١٠ - ٨

(٧) حالات الوفاة أو العجز الكامل يتم صرف المزايا التعويضية الخاصة بها من خلال التغطية التأمينية المؤقتة للوفاة أو العجز الكامل وذلك نظراً لارتفاع تكلفة أقساط تأمين الحياة بالنسبة إلى أقساط تأمين الوفاة والعجز المستديم في وثائق التأمين المختلفة .

(٨) الانتقادات الموجهة لنظام الاشتراكات

المحددة .

■ الموظفون وليس أصحاب الأعمال هم الذين يتحملون أخطار الاستثمار ويمكن أن تكون هذه الأخطار ضخمة .

■ من الصعب تقدير قيمة المبالغ التي يحتاجها الفرد مستقبلاً ويمكن أن يكون هناك قلق بشأن الاشتراكات المدفوعة ويمكن ألا تكون كافية لتقديم مستوى المزايا بموجب نظام المزايا المحددة .

■ في حالات عديدة خاصة بالنسبة للذين يتقاعدون مبكراً وتتقدم رواتبهم بسرعة فإن المزايا لا تكون على نفس مستوى المزايا في نظام المزايا المحددة .

■ في حالة حدوث انخفاض في العوائد الاستثمارية ينتج عنه الحصول على معاش مستحق أقل من متاح في نظام المزايا المحددة.

■ لا يتم التعويض في

حالة حدوث وفاة حيث أن النظام ادخاري أكثر من كونه نظام تأميني .
وهناك اتجاه عالمي بالتحول من أنظمة المزايا المحددة إلى أنظمة الاشتراكات المحددة ذات الطابع التراكمي .

رابعاً : خاتمة

وتوصيات

تم استعراض الوسائل المتاحة لتوفير احتياجات انتهاء الخدمة للأسباب المختلفة وقد تم استعراض صناديق التأمين الخاصة ذات المزايا المحددة وذات الاشتراكات المحددة كل ما له وما عليه ويجب إحقاقاً للحق تقديم كل التقدير للهيئة المصرية للرقابة على التأمين للمجهودات والأداء المتميز في الإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة ، ومن ثم وبغرض تعظيم الفائدة فإنه يجب التوصية بما يلي :-

١- استثمار أموال صناديق التأمين

الخاصة : عائد

استثمار أموال الصناديق ضروري لتغطية نفقات مستحقات نهاية الخدمة وتحقيق أكبر فائدة للأعضاء ، وتوفير شروط استثمار أموال صناديق التأمين الخاصة بمصر حرية واسعة للقائمين على الاستثمار في اختيار الأوعية الاستثمارية المناسبة ويجب أن يتم التركيز على عناصر الضمان والأمان بالإضافة إلى تعظيم عائد الاستثمار المحقق ، وقد يقتضى الأمر بالتوصية بأن يعهد باستثمار أموال الصناديق الخاصة إلى أمناء استثمار مختصين مثل مديري استثمار أو بنوك أو شركات تأمين على أن تدار هذه الأموال وفقاً لشروط وقواعد الاستثمار المنقذ

عليها ويفرض تحقيق الأهداف المرجوة من استثمار هذه الأموال نظراً للتخصص . كما أنه في حالة الاستثمار في الأسهم يجب تقديم عنصر الأمان وبالتالي يجب الاستثمار في الشركات التي لها سجل في توزيع أرباح منتظمة لعدد من السنوات السابقة على تاريخ الاستثمار وليكن خمسة سنوات أو على الأقل ثلاثة سنوات مع عدم المضاربة على أسهم شركات غير مستقرة أو ليس لها سجل في توزيع أرباح سنوية منتظمة .

٢ . مبدأ العدالة

والمساواة : المقصود بمبدأ العدالة والمساواة في هذا المضمون هو : عدم التمييز بين عامل وآخر بدون أسباب مقبولة وهذا يتم على مستويين الأول عدم التمييز بين أفراد الجيل الواحد والثاني عدم

التمييز بين الأجيال المختلفة ، وأوصى في هذا الشأن التحقق من حصول كل عضو من أعضاء الصندوق الواحد على مزايا نهاية خدمة مماثلة لنظيره ولا تقل في أى من الأحوال عن إجمالي مدخراته وعوائد استثمارها وأوصى بمعالجة الأنظمة التي لا يتوافر فيها مبدأ العدالة والمساواة .

٣ - صناديق التأمين ذات

المزايا المحددة هي في مضمونها وعد من صاحب العمل بسداد مزايا محددة مسبقاً والأخطار المرتبطة بتحقيق هذا الغرض من أخطار استثمار وتضخم أجور ومزايا إضافية للتقاعد المبكر ... إلخ يقع على عاتق صاحب العمل وليس العامل وبالتالي نظراً لصدور قرارات سيادية بمنع

الجهات التابعة للدولة بتمويل صناديق التأمين الخاصة أصبح يوجد العديد من صناديق التأمين الخاصة ذات المزايا المحددة لا يقوم صاحب العمل بأى دور نحو تمويل تكلفة أو أعباء هذه الصناديق ، وأصبحت تمثل وعد وضمن بدون وجود ضامن ، هذه النظم وهى عديدة يجب تحويلها إلى نظم اشتراكات محددة حيث إن الاستمرار في العمل بها يخل بكل مبادئ العدالة والمساواة وحماية الحقوق وهى استنزاف لمدخرات صفار السن من الأعضاء الذين يقع على عاتقهم عملياً ضمان مستحقات الأجيال

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

شركة مشتركة بين مصر وإيران

(ميراتكس)

تأسست في ديسمبر ١٩٧٥ بموجب قانون ٤٢ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له
ويقدر إجمالي الاستثمارات بحوالي (١٦٠ مليون جنيه)

يبلغ رأس مال ميراتكس المدفوع (٥٤,٢٥٠ مليون جنيه) وتوزيعه كالاتي:

٥١% للجانب المصري ويمثله:

١ - شركة المقايضة للقطن والغزل والنسيج والملايس. ٢ - بنك الاستثمار القومي.

٤٩% للجانب الإيراني ويمثلها

الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية.

- الأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزول القطن والمخلوط بالبوليستر من نمرة ٤ إلى ١٦٠ إنجليزي مسرح وممشط، مقرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق، ومحمر على كونزوشل.
- قد جهزت ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان.
- يقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١٠٥٠٠ طن بقيمة ١٥٠ مليون جنيه.
- مصنع الغزل الرفيع:-
- الطاقة = ٧٢٦٥٦ مردن
- الإنتاج = ٢٦٠٠ طن
- الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٦٢ إنجليزي
- مصنع الغزل السبك:-
- الطاقة = ٣٢٠٠ ووتر
- الإنتاج = ٢٥٠٠ طن
- الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ١٢ إنجليزي
- مصنع الغزل المتوسط:-
- الطاقة = ٥٩٦٤٨ مردن
- الإنتاج = ٥٢٥٠ طن
- الخيوط المنتجة من متوسط نمرة ٢١ إنجليزي

- تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٤٠٠٠ طن سنويا) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأوروبا الغربية (ألمانيا، الدنمارك، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، إنجلترا، إيطاليا) ودول شرق آسيا (اليابان، تايوان، كوريا، سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب، تونس).

يبلغ عدد العاملين (٣٢٠٠ عامل) تبلغ أجورهم السنوية مايقرب من (٢٨ مليون جنيه)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رأس المال
المصدر والمدفوع
١٩٨ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المُرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك فى نهاية عام ٢٠٠٦ م

معدل النمو	٢٠٠٥ م	٢٠٠٦ م	البيان
%	مليون جم	مليون جم	• إجمالي حجم الأعمال
١٦,٧	١٦٦١٨	١٩٤٠١	• إجمالي أصول البنك
١٦,٨	١٦٤١٨	١٩١٨٢	• الحسابات الجارية والأوعية الادخارية
١٨,١	١٤٨٠٠	١٧٤٧٦	• صافى أرصدة التوظيف والاستثمار
١٧,٧	١٤٤٨٩	١٧٠٥٩	(بعد استبعاد المخصصات)
٧,٥	٥٨٤	٦٢٨	• حقوق المساهمين
٢٩,٨	٦٢٨	٨١٥	• العائد الموزع على أصحاب الأوعية الادخارية والشهادات

ويسر البنك أن يتيح لعملائه:

- شراء وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامى المصرى ذى العائد التراكمى "الأمان".
- شراء وثائق صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامى المصرى ذى العائد الدورى.
- الاشتراك فى خدمات الإنترنت والبنك الصوتى عبر موقعه على الشبكة الدولية للمعلومات.
- شراء شهادات الادخار السباعية بالجنيه المصرى ذات العائد المجمع "نماء".

فروع البنك

فرع الجيزة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .
فرع القاهرة : (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة
الأهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور - طنطا
بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق - مدينة دمايط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب

فروع قيد الافتتاح

زيزينيا (القاهرة الجديدة) - مدينة السادس من أكتوبر - الإسكندرية (٢) - شبرا - المعادى
دسوق (كفر الشيخ) - أسوان - العريش (شمال سيناء) - الهرم